المنهج النحوي للشيخ عصمة الله البخاري (ت بعد ١٠٠٠ هـ) في حاشيته على الفوائد الضيائية

The grammatical approach of Sheikh Isamah Allah Bukhari (died 1000 A H) in his footnotes on the benefits of light

م. د. محمد عويطر سويلم

M. Dr. Mohamed Awaiter Sweilem

وزارة التربية – مديرية تربية ميسان

Ministry of Education Directorate of Education Maysan

٠٧٧٠٥٥١١٩٩٠

Mhmdwytr@gmile.com

- تاريخ استلام البحث ١٤ / ٣ / ٢٠٢٢
- تاريخ قبـــول النشر ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٢

Doi: https://doi.org/10.51930/jcois.21.72.0647

ملخص البحث

حاولت في هذا البحث الوقوف على الجهود النحوية لواحد من أهم أصحاب الحواشي التي أقيمت على الفوائد الضيائية الموسوم بـ (شرح ملا جامي في النحو) وهو الشيخ عصمة الله البخاري المتوفي في حدود القرن الحادي عشر الهجري محاولا قدر الامكان الابتعاد عن جادة التقليد في تكرار جهود من سبقني في بيان الجهود النقدية لكثير من علماء النحو ولعل ما يكون لي عونا في ذلك ما يتصف به اصحاب الحواشي من صفات ربما تميزهم عن غيرهم من النحاة نضرا لما تتميز به شخصية أصحاب الحواشي من غلبة تأثيرات الفلسفة والمنطق والفقه عليه مما يجعل لهم طريقا خاصا في التأليف النحوي ممزوجا بتلك المؤثرات ساعيا الى أن تكون رحلة جديدة في البحث عن تلك الجهود وإظهار معالمها تحت المجهر العلمي لمعرفة حسن مفادها بما تقتضيه دقة التنظيم وحاجة المتعلم إليه لتكون مبذولة في طريق أهل العلم وطلابه داعيا إلى الله العلي القدير أن يجعلها من الباقيات الصالحات.

الكلمات المفتاحية: منهج/ نحوي/ فوائد

Abstract

Through this study, I tried to identify the grammatical efforts of one of the most important authors of the footnotes that were built on the luminous benefits marked with (Explanation of Mulla Jami in Grammar), and he is Sheikh Isamah Allah Al-Bukhari, who died in the eleventh century AH, trying as much as possible to stay away from the path of tradition in repeating the efforts of Those who preceded me in explaining the grammatical efforts of many grammarians, and perhaps what helped me in this is the characteristics that characterize the notes owners that may distinguish them from other owners of grammatical authorship, as a result of what characterized the personality of the notes owners from the predominance of the influences of philosophy, logic and jurisprudence on them, which makes them A special path in grammatical composition mixed with these influences, seeking to be a new journey in the search for these efforts and to show their features under the scientific microscope to know the good meaning of what is required by the accuracy of the organization and the need of the learner to be exerted in the path of the scholars and his students, praying to the Almighty God to make this work from the rest. good deeds

Keywords: curriculum / grammar / benefits

المقدمة

الحمد الله الذي خلق الانسان فعدله، وعلمه البيان ففضله، وألبسه الايمان فجمله، وعرفه الدين فكمله، والحمد له على ما منح وما منع، وصلى الله على محمد عبده ورسوله، الذي أوتي جوامع الكلم، وبعث لتتميم محاسن الأخلاق والشيم، المبعوث فينا رحمة إلى مَن لج ومَن قنع، وعلى آله وصحبه ما بزغت شمس وما نجم سطع، أما بعد...

فقد حاولت في هذا البحث المقتضب الوقوف على مشكلة مهمة، وهي قلة التعريف بالمناهج النحوية لكثير من أصحاب الحواشي؛ بسبب قلة الوصول إلى تلك الحواشي، وندرة الحصول عليها مما يعطي هكذا نوع من البحوث أهمية كبيرة في طريق البحث والاستقصاء، وذلك من أهم الاسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا البحث على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهتني، ولعل في مقدمتها صعوبة الحصول على المصادر؛ بسبب قلة توفرها، وندرة الحصول عليها، فجئت محاولا الوقوف على المنهج النحوي لأحد أصحاب تك الحواشي التي أقيمت على الفوائد الضيائية الموسوم بـ (شرح ملا جامي في النحو)، وهو الشيخ عصمة الله البخاري، الذي كانت حاشيته من بين أهم الحواشي التي أقيمت على ذلك الشرح، والتي بلغ عددها زهاء (٤٧)حاشية. أما المنهج العام للبحث فقد حاولت فيه استقراء أهم ملامح المنهج النحوي للشيخ البخاري في الحاشية، محاولا بما أمكن إظهار ذلك المنهج والتعريف به؛ إيفاءً وتقديرًا لذلك العالم النحوي الجليل، وبما يستحقه من أن تكون مادة تستحق الوقوف عليها وإظهارها لطلبة العلم والقراء على حد سواء.

وقد جاء هذا البحث على أربعة مباحث سبقها تمهيد وقفت فيه على التعريف بالشيخ البخاري محاولا الوقوف على ترجمة حياته التي من الصعوبة بمكان الوقوف عليها؛ لقلة من ترجم له؛ ولمحدودية ما احتوت عليه كتب التراجم من اخبار تتعلق بشخصية الشيخ البخاري سواء ما كان يتعلق بالسيرة الذاتية أو العلمية، ومن ثم حاولت الوقوف على المنهج العام للشيخ البخاري في حاشيته على الفوائد الضيائية، وطبيعة ذلك المنهج من الجوانب المختلفة الفلسفية منها واللغوية ليصل بنا الطريق إلى موضوع البحث، وهو المنهج النحوي؛ للتعريف بشكل مفصل، وجاء ذلك بأربعة مباحث وثمانية مطالب، تناولت في المبحث الأول منهج البخاري في الترجيح، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه منهج البخاري في عرض العلل وفيه مطلبان، الأول عن العلة في اللغة والاصطلاح والثاني عن العلة النحوية في فكر البخاري، وتناولت في المبحث الثالث منهج البخاري في عرض الحدود وفيه مطلبان، الأول عن التعريف بالحدود

ونشأتها، والثاني عن الحدود في فكر البخاري، أما المبحث الرابع فقد تضمن منهج البخاري في مناقشته لمسألة الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة وفيه أربعة مطالب، الأول عن مسائل صرح فيها عن رأي نحاة البصرة والكوفة والثاني عن مسائل صرح فيها عن رأي نحاة البصرة فقط، أما المطلب الثالث فقد تضمن مسائل صرح فيها عن رأي نحاة الكوفة فقط، وأما المطلب الرابع فكان عن مسائل لم يصرح بها باسم أيٍّ من نحاة المذهبين.

وآخر الكلام أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه اجمعين.

التمهيد

التعريف بالشيخ البخاري: هو المولى محمد عصمة الله بن محمود نعمة الله البخاري[١]، ولم أقف على شيء آخر في نشأته، إلا ما وجدته في هامش كتاب فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا إذ يقول المؤلف: "فاضل عثماني من العلماء ،خطاط لغوي نحوي منطقي صوفي نقشبندي.."[٢] ، وحتى من ترجم لم يخبرنا على وجه اليقين بتاريخ وفاته.

ولم أقف على أحد ممن ترجم للشيخ عصمة الله أنه ذكر له تلامذة وشيوخا ، بل لم يذكر له من سيرته العلمية إلا النزر القليل المتعلق ببعض مؤلفاته وما نقلته في سيرته الذاتية كونه لغوياً ونحوياً وخطاطاً، أما شيوخه فلم أقف إلا على ومضة لاحت لي أنه استعان بأبيه على مسألة علمية[٣]، وأما غير ذلك فلم أجد شيئاً في هذه المسألة، والله أعلم، غير أن أسلوبه الأصولي والكلامي والمنطقي ، وسعة ثقافته في الحاشية يدل على أن الشيخ قد ظفر بمجالس أهل العلم حتى وصل إلى ما وصل إليه من هذه الثقافة الموسوعية ، ويبدو أن عصره في حدود القرن العاشر كونه من المتأخرين كانت من أسباب غموض سيرته العلمية والذاتية.

التعريف بالمنهج العام للشيخ البخاري في حاشيته: تأثر الشيخ عصمة الله البخاري كثيراً بالمنهج الفلسفي [٤] فنجده يضفي على حاشيته جواً ملبداً بالألفاظ الفلسفية، بيَّن البخاري في مقدمته أن منهجه قائم على المناقشة والتوجيه فيما يورده من كلام الشرح وحواشيه، فنجده يذكر قول المحشي ويبين الغاية منه ويوجهه وذلك واضح من قوله: "لعل هذا القائل حمل الولي..."[٥]، وقد التزم البخاري في حاشيته ترتيب الموضوعات على وفق ما جاءت في الشرح على نحو قائم على أخذ عبارات متقاربة من كلام الشارح وتوضيحها.

وتنوعت المظان التي استوقفها البخاري على كتب ومخطوطات وأعلام، والغالب فيه هنا استعماله للتلميح في الإشارة لهذه الموارد، غير أنه استعمل قلمه بدقة في الإشارة لبعض هذه الموارد تصريحا، لاسيما إيضاح ابن الحاجب، وشرح الرضي، والصحاح والقاموس وغير ذلك [٦].

أما المنهج النحوي للشيخ البخاري في حاشيته على الفوائد الضيائية، وهو موضوع البحث فسوف اتناوله بشكل مفصل في المباحث اللاحقة، ولكن لابد لي قبل ذلك من بيان ماهية المنهج النحوي.

يقول الدكتور علي نجدي ناصف [٧] في تبيان أساليب النحاة في التأليف: "يتفق الباحثون جميعًا على أن أساليب النحاة في عرض مادتهم النحوية تختلف من نحوي إلى آخر؛ لذا جاءت أساليبهم خلال حقب التأليف متباينة تباين البشر في مواهبهم ومؤهلاتهم وطبيعة نفوسهم، إذ لكل إنسان في العبارة عن معانيه نمط مفضل يعتمد عليه ويود لو استقام له ما أبدًا على يريد، فهذا واضح الإعجاب دونه، وذاك غامض أسدلت دونه الأستار والحجب والثالث مقلٌّ يكتفي بالإيجاز، والرابع مكثر يؤثر الإطناب والتفصيل والخامس ذواق أنيق يستطيب الزخرف والتصنيع، والسادس فطري ساذج يؤلف العبارة على ما خيلت وكما وقعت له .."[٨]، ومن هذا الكلام نفهم أن الطبيعة البشرية واختلافها آية من آياته تعالى، غير أن الباحث هنا يخالف الأستاذ الجليل في القسم السادس فليس كل فطري ساذج يقف عند حدود سطحية العبارة، وإنما الفطرة أمر نقي صافي المنهل عذب الفرات قبل أن تتكفل العلل والتمارين والمنطق في تكوين التأليف النحوي لاسيما بعد القرن الرابع الهجري[٩].

المبحث الأول: منهج البخاري في الترجيح.

جاءت أغلب ترجيحات البخاري ردٌّا على كلام الشارح، كقوله: "قوله قدس سرّه: (وبينهما إسناد يفيد المخاطب)[١٠]، " والأوْلى أن يقال بينهما نسبة تفيد المخاطب؛ لأن الإسناد معتبر فيه هذا الوصف، فبعد ذكر الإسناد لا حاجة إليه إلا أن يحمل على الصفة الكاشفة وفيه بعد لا يخفى"[١١]، وبعضها جاءت ترجيحاً لكلام الشارح، ومثاله: "قوله: (كما هو المتبادر إلى الفهم)[١٢] وفيه "أنّ المتبادر هو الأعم"[١٣]، وقوله: "قوله: (ولا يجوز الحذف من (أي)

هذا غير من أن يوصف بذي اللام)[١٤]، فالمناسب ذكره فيما لا يجوز حذف حرف النداء منه لئلا يحتل البيان"[١٥]، ويمكن أن نجمل هذا المنهج بما يأتي:

١- جمع الإمام البخاري بين أسلوب الفنقلة والترجيح في بعض الأحيان كما في قوله: "فإن قلت المناسب أن يقالوبدأ بتعريف الكلمة وأقسامها وتعريف الكلام؛ حيث أشار إلى أقسام ال أقسامها، أما الإشارة إلى أقسام الكلمة فظاهر، وأما الإشارة إلى أقسام الكلام فحيث قال: (ولا يتأتى ذلك انتهى)، قلت نعم لكنه جعل تقسيمهما من تتمة التعريف، بناء على ما قالوا من أن تقسيم الشيء قد يفيد زيادة انكشافه، فذكر التعريف ههنا شامل للتقسيم أيضاً"[١٦].

٢- يرجح مذهباً نحوياً وغالباً ما يكون الترجيح للرأي البصري كقوله: "لكن الشائع في أمثال هذه المواضع تقدير النكرة؛ لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلتها، فإن اللام موصول ومدخوله صلته وذا لا يجوز عند البصريين، فالتقدير عندهم خبر لا الكائنة لنفي الجنس بأن يكون كائنة حالا من المضاف إليه بتأويلها بالمفعول للفعل المستفاد من الإضافة، أي: خبر ثبت لكلمة (لا) فتأمل"[١٧].

٣- في بعض المواضع يرد على كلام المصنف ويرجح الوجه الأوْلى، مثال ذلك قوله: "فلو قال المصنف: أو الاستفهام بترك الألف عطف على حرف النفي؛ ليشمل هذه الصورة بلا تكلف لكان أوْلى، بل لو ترك الحرف في قوله: (وبعد حرف النفي أيضا) لكان أفيد وأشمل"[١٨].

٤- يفترض رأياً نحوياً ويرده بترجيح، نحو قوله: "قوله: (فإن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام)[١٩]، نبه بهذا على أن ضمير (طابقت) لم يرجع إلى الصفة المذكورة بجمع أوصافه، فإنه لم يعبر ههنا كونه رافعة لظاهر فإنها لو كانت رافعة لظاهر لم يصح جعلها خبراً"[٢٠].

٥- قد يجمع بين العلة والترجيح : "ونقض هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[٢١]، فإن الصفة فيه طابقت مفرداً مع أنه لم يجز الأمران، بل الصفة منتفية بأنها مبتدأ و(أنت) فاعلها، ولا يجوز جعل (أنت) مبتدأ والصفة خبره وإلا يلزم الفاصلة بين الصفة وبين معمولها الذي هو (عن آلهتي) بأجنبي وذا لا يجوز بقولك: ما قائم رجل، فإنه

يصح جعل (رجلا) فاعلاً لا مبتدأ لكونه نكرة ولم يتخصص بتقديم الحكم؛ لأنه حكم ليس بطريق"[٢٢]، وقوله: "ثم إن (أي) في قوله: (يا أيها الرجل) موصوفة محذوفة ما أضيف إليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الأخفش، وهي موصولة عند الأخفش بتقدير (يا)، أي: هذا الرجل، حذف صدر الصلة؛ لكون المنادى طالب التخفيف والأول هو المرجح ليكون (هذا، وأي) على نحو واحد؛ ولأن جعل المعرف باللام وصفا أقرب بإفادة كونه مقصوداً بالنداء؛ ولأنه إذا كان (أي) موصولة كان المعرف باللام خبر مبتدأ محذوف فهو مرفوع لا محالة فلا حاجة إلى قوله: (والتزموا رفع الرجل)"[٢٣].

٦- بعد توضيح كلام الشارح بأكثر من وجه يستعمل الترجيح للوجه الأوْلى، نحو قوله: "قوله: (ومنها ما وقع للتشبيه)[٢٤]، أي: لأن يشبه به شيء فيه بحث من وجهين: الأول: إنه إذا كان معنى للتشبيه ما ذكره يلزم أن يكون المفعول المطلق في المثال المذكور مشبها به لما فعله الفاعل لا فعل الفاعل فلم يصدق تعريف المفعول المطلق عليه، إلا أن يقال باعتبار ظاهر لفظه الذي هو موضع للمشبه به لكن ههنا ذكر لفظ المشبه به وأريد المشبه كما هو طريق الاستعارة؛ لكونه مشبها به باعتبار أصل معناه وكونه مفعولا مطلقا باعتبار ما أريد منه، الثاني: إن مثل: مررت به فإذا له صوت مثل صوت حمار، من أفراد هذه القاعدة مع أن المفعول المطلق فيه لتشبه شيء بشيء لا لأن شبه به شيء، ومثل: مررت به فإذا له صوت صوتا مثل صوت حمار، من هذه الضابطة مع أن المفعول لا لأن يشبه به شيء، فالأوْلى أن يراد بقوله: (للتشبيه) لأن يشبه شيء"[٢٥].

٧- في بعض المواضع يرجح بعد سرد الآراء في بيان المعنى اللغوي، ويعلل لذلك الترجيح، مثاله قوله في بيان المعنى اللغوي للحمد: "ثم (الحمد) في اللغة: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم، وقال بعضهم: هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل، وهذا تفسير أحسن من الأول فإنّ الأوّل بظاهره لا يصدق على حده سبحانه وتعالى فإنه منزّه عن جارحة اللسان وإن كان ذكر اللسان للتصريح بأنه لابدّ أن يكون قولنا: أو لاعتبار حمد العباد الواقع في المحاورات"[٢٦].

٨- في بعض المواضع يورد أكثر من لفظ للترجيح مثاله: "قوله: (كـ(أما) مع غير الطلب و(إذ) للمفاجأة)[٢٧]، الأخص الأوضح: أو عند وجود (أما) مع غير الطلب و(إذا) للمفاجأة"[٢٨].

٩- البخاري كغيره يستوقف المشهور مرجحا له، ومن ذلك قوله: "المشهور أن الفعل إذا ذكر في كلام صدر بـ(هل) يقتضي كلمة (هل) أن يذكر الفعل في يليها ولا يرضى بمفارقته والفصل عنه ولهذا لم يجز مثل: هل زيداً ضربته؟ عند جمهور النحاة"[٢٩].

المبحث الثاني: منهج البخاري في عرض العلل.

المطلب الأول: العلة في اللغة والاصطلاح.

العلة لغة: المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلا الأول، والعلل: الشرب الثاني، يقال: علل بعد نهل، والتعليل: سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى[٣٠].

وفي اصطلاح النحاة عرفها الرماني[٣١] بقوله: "تغيير المعلول عما كان عليه"[٣٢]، واعتلالات النحويين على ضربين كما جاء في قول بن السراج [٣٣]: "ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا"[٣٤].

يقول الدكتور أبو المكارم [٣٥] : "وجود العلة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر، ثم بناء القواعد، فالعلة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر..."[٣٦] ؛ لهذا كانت هذه الظاهرة أصلاً عند الأعلام، فهم يعللون للظواهر اللغوية وإن كان التعليل في بواكير التأليف نقياً ناصعاً يواكب ما قالته العرب[٣٧]، وهو من ثوابت البناء اللغوي، قال سيبويه: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[٣٨].

وقد اختلف العلماء في تعليل الحكم بعلتين، فمنهم من جوّزه ومنهم من منعه، قال الأنباري [٣٩]: "اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعداً، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبها بها، وذهب قوم إلى جواز ذلك"[٤٠]، فقد جوَّز ابن جني [٤١] (ت٣٩٢ه) التعليل بعلتين للحكم الواحد، فعقد باباً في خصائصه سماه: (حكم المعلول بعلتين)[٤٢].

المطلب الثاني: العلة في فكر البخاري.

نجد أن الشيخ البخاري قد أولع كثيراً بالتعليل حتى أنه في الغالب لا يخرج من مسألة من دون أن يعلل لها، ولعل ذلك نتيجة تأثره بالفلسفة والمنطق والجدل، ومن شدة إيمانه بالعلة نراه يذكر تعريفها لغة واصطلاحا في قوله: "العلة في اللغة[٤٣]: عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية، وفي اصطلاح النحاة[٤٤]: ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم"[٤٥].

وصرح بلفظ العلة في مواضع عدّة منها قوله: "العلة التي ذكرت في عدم ترخيم المنادى المضاف فجرى في مشابه المضاف إليه"[٤٦]، وقوله: "وأما علة اختصاص الجر الذي ليس كذلك كما في الإضافة اللفظية فهي أن الإضافة اللفظية هي فرع المعنوية انتهى، ويجوز حمل الكلام على التعليل بطريق التوزيع..."[٤٧]، ويمكن أن نجمل منهجه في عرض العلل بما يأتي :

١- الغالب على علله أنه يعلل كلام الشارح فيعلل له بعلتين أو أكثر ومثاله: "قوله قدس سرّه: (فخرج به المهملات)[٤٨]، أي: بقيد الوضع وإنما أخر بيان فائدة عن ذكر المعنى؛ لأن ما هو المراد منه في هذا المقام إنما يظهر بعد تجريده عن المعنى وهذا التجريد إنما يعلم بعد ذكر المعنى وتحقيق معناه؛ ولأنه لو قدم لربما توهم بعد ذكر التجريد أنه لا يخرج حينئذ تلك الأمور المذكورة"[٤٩]،ومرة بأكثر من علتين وهذا كثير ومنه قوله: "قوله قدس سره: (جمع المؤنث السالم)[٥٠]... وإنما قدم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف؛ أما لكونه أوضح من غير المنصرف إذ معرفته يحصل بما يكون بالألف والتاء بخلاف غير المنصرف فإنه يحتاج إلى تفصيل العلل التسع كما سيأتي؛ أو لأن النصب فيه تابع للجر وهو شائع واقع في المثنى والملحقات به والجمع المذكر السالم وملحقاته فيكون كالأصل بخلاف العكس كما في غير المنصرف؛ أو لأن حكم جمع المؤنث السالم فإن إعرابه بهذين الحركتين لا يتغير بخلاف غير المنصرف فإن حكمه يتغير للضرورة، أو التناسب، وعند دخول اللام، أو عند الإضافة، أو لأن غير المنصرف لمناسبته بالمبني منحط عن درجة سائر المعربات فالمناسب تأخره..."[٥١].

٢- أكثر تعليلاته تكون نتيجة ترجيحه لرأي معين من ذلك قوله: "قوله قدس سره: (وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته)[٥٢]، الأولى ترك ملحقاتهما؛ لأن

قوله: (لأنهما فرع للواحد) مخصوص بالمثنى والمجموع إذ جعل ملحقات المثنى والمجموع أيضا فرع الواحد بواسطة فرعية المثنى والمجموع بعيد غاية البعد، وأيضا بيان الحرف الصالح للإعراب بقوله: (وهو علامة التثنية والجمع) يدل على أنّ منظوره في الاستدلال هو التثنية والجمع لا الملحق بهما"[٥٣].

٣- تعليل الحكم بعلتين: سار الشيخ البخاري على خطى ابن جني في تجويز تعليل الحكم الواحد بعلتين وذلك في عدة مواضع من حاشيته منها قوله: "قوله قدس سره: (أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات)[٥٤]، وذلك ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه، ولأنها أخف من الحروف إذ هي أبعاض للحروف، وإذا حصل المقصود بالأخف لم يؤت بالثقيل"[٥٥].

٤- من ولعه بالتعليل نجده يعلل للعلة أي: يورد تعليلا لما علله ومن ذلك قوله: "فإن قلت: على هذا لا بدّ من ترك الألفاظ الدالة بالطبع أيضاً إذ المهمل بهذا المعنى يتناولهما، قلت: نعم لكن صرح بها؛ لمزيد الاهتمام ببيان خروجها؛ لأن فيها مزيد التباس بالكلمة فتأمل"[٥٦].

٥- يعلل رأي مذهب نحوي معين سواء كان رأي مذهب البصرة أم الكوفة، ومثاله: "قوله قدس سره: (وفي رأيتُ زيداً)[٥٧]، (رأيتُ) عامل هذا بظاهره موافق لمذهب الكوفيين حيث قالوا: مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول؛ لأنه صار فضلة لمجموعها"[٥٨].

٦- يعلل لكلامه ومن ذلك قوله: "قوله قدس سره: (وذلك إذا كان محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية)[٥٩] انتهى، أو كان الإعراب بالحروف واجتمع ذلك الحرف مع حرف آخر يوجب ثقل الكلمة على اللسان، وإنما قلنا ذلك ليصح التمثيل بنحو: مسلمي، وعطفه على قوله: كـ(قاض)"[٦٠].

٧- وقد يعلل لكلام المصنف ومنه قوله: "قوله: (على أن يكون الياء مصدرية)[٦١]، فيه أنه على تقدير أن يكون الياء مصدرية لا حاجة إلى قوله: (أن يكون) بل الأولى أن يقال: شرط العلمية ، إلا أن يقال: أراد المصنف بالياء معنى النسبة؛ ليوافق شرط العجمة"[٦٢].

ويمكن أن نمثل لبعض العلل التي أوردها على نحو مصطلحات مع أمثلتها كما يأتي:

١- علة الحمل على المعنى: اجتلبها البخاري في مواضع منها قوله: (هذا البحث بحث تقريب له أدنى مناسبة بهذا المقام باعتبار كون الكلم مقابلاً للكلمة، والأولى أنه لتحقيق الكلمة؛ لأن

معرفة معنى التاء في الكلمة إنما هي بتحقيق الكلم إذ به يعرف أن التاء للفرق بين الواحد والجمع، أو للفرق بين الواحد والجنس"[٦٣]، وقوله: "قوله: (خبر لا الكائنة لنفي الجنس)[٦٤]، قدر متعلق الظرف معرفاً باللام؛ رعاية لجانب المعنى فإن كلمة (لا) علم ونفي الجنس صفة فلا بد من تعريف متعلقة"[٦٥].

٢- علة الجواز: ومثالها في قوله: "وإنما قال أولى ولم يقل الصواب؛ لأنه جاز إخراج بعض العوامل المقتضي بإرادة الحرف أو الحركة كما حمله الشارح وما بقي من العامل بالسببية القريبة المفهومة من (الباء)"[٦٦]، وقوله: "(كما أشار إليه)[٦٧]، الظاهر أن ضمير إليه راجع إلى أنه لا بد في وجوبه من شرط آخر، ويجوز إرجاعه إلى ما ذكر من الأمرين بتأويل المذكور وهو أن العلمية في التأنيث المعنوي شرط؛ لجواز إرجاع تأثيره ولا بدّ في وجوبه من شرط آخر"[٦٨].

٣- علة الأولى: ومثالها قوله: "وما هو أقل فهو أخف فيتقدم وأضبط فيكون أوْلى بالتقديم وإحالة عديله عليه؛ ولأن التقديري لخفائه أوْلى بالتقديم في مقام البيان"[٦٩].

٤- علة عدم الابتداء بالساكن: ومنه قوله: "سيجيء أن المختار عند المصنف هو مذهب سيبويه من أن اللام للتعريف والهمزة زائدة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن"[٧٠].

٥- علة الالتباس وعدمه: فمثال علة الالتباس قوله: "قوله: (أو المراد بها)[٧١]، فيه لطافة لا يخفى على الوجهين يفيد أن لا يكون ملابساً بتاء التأنيث، أما على الثاني فظاهر، وأما على الأول فلأنه إذا كان بتاء التأنيث يكون ملابسا بهاء منقلبة عن الياء حال الوقف، فلأجل أن لا يكون ملابساً بالهاء حال الوقف لا بد أن يكون ملابساً بتاء التأنيث مطلقاً"[٧٢]، ومثال عدم الالتباس قوله: "وجوارب جمع جورب بمعنى: (لفافة الرجل) غير منصرف؛ لأنه ليس ملابساً بالتاء بالفعل مع مجيء جواربة بالتاء وعند الملابسة منصرف"[٧٣].

٦- علة الحمل على اللفظ: ونجدها في قوله: "يخرج عنه كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجنّ من حيث أنها يتكلمها الله تعالى والملك والجنّ مع انها ألفاظ، فدفع بأنها داخلة في اللفظ بسبب أنها ممّا يتلفظ به الإنسان في الجملة، أو المراد أنها مما من شأنه أن يتلفظ به الإنسان، أو مما يتلفظ به الإنسان حكماً كالمنويات"[٧٤].

٧- علة الاستعمال: ومثالها: "فاختار السلف أنه لا اختلاف؛ لأنه المستعمل في مقابلة البناء الذي هو عدم الاختلاف"[٧٥].

٨- علة تضاد: ومنه قوله: "ويجوز أن يكون إشارة إلى جواب سؤال مقدر وهو أن العلمية إذا جمع العدل مع وزن الفعل مؤثرة في كلمة لم ينصرف هذه الكلمة بعد التنكير؛ لبقاء السببين فيهما وهما العدل ووزن الفعل؛ لعدم اشتراط العلمية في شيء منهما حتى لا يؤثر بزوال العلمية، فلم يكن الحكم المذكور كلياً، فأجاب بأن هذه المادة غير متحققة؛ لأن العدل ووزن الفعل متضادان فلا يكون معها إلا أحدهما"[٧٦].

٩- علة التخفيف: مثلاً في حذف هاء (فوه) قال: "قوله قدس سره: (وفوك وهو أجوف واوي لامه هاء إذ أصله فوه)[٧٧]، حذفت الهاء فيه لمجرد التخفيف ثم قلبت الواو ياء إذا أضيف إلى ياء المتكلم فيقال: (في)"[٧٨].

١٠- علة الأصل: ومنه قوله: "اعترض بأن ههنا شروطاً أُخر تركها المصنف، أحدها: أن لا يكون في الأصل مذكراً كـ(رباب) اسم امرأة فإنه في الأصل بمعنى السحاب البيض، وكـ(حائض) في الأصل موضوع للشخص المذكر؛ لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر فإذا سمي بهما رجل انصرفا"[٧٩].

١١-علة التقديم: ونجدها في قوله: "قدم المفهوم العدمي على الوجودي مع شرف الوجودي؛ لأن المفهوم العدمي مفهوم الاسم ومفهوم الوجودي مفهوم الصفة والاسم مقدم على الصفة في نفسه وفي كلام المصنف أيضاً"[٨٠].

١٢-علة صدق الدليل وعدمه: "وفيه أنّ هذا الجواب مع كونه مستلزما بحمل عبارة التعريف على خلاف ما هو المتبادر منها يستلزم أن لا يكون التعريف مانعا؛ لصدقه على الجدار مثلا بالنسبة إلى لفظ لم يوضع له لفظ (زيد) مثلا؛ لأنه يصدق عليه ما من شأنه أن يقصد بلفظ (زيد) مع أنه ليس بمعنى بالنسبة إلى لفظ (زيد)"[٨١]، ومثال عدمه قوله: "حاصله أن التعريف غير جامع؛ لعدم صدقه على الكلمات الموضوعة بإزاء الألفاظ كلفظ (الاسم والفعل والحرف)"[٨٢].

١٣-علة حسن المقابلة: ومنه قوله: "والأولى أن يقال: متى سمع بدل اطلق؛ ليزيد حسن مقابلته مع (احسّ)"[٨٣].

١٤-علة التوهم: ومثالها قوله: "قوله قدس سره: (ما به يتقوم أي: يحصل)[٨٤]، فسّر التقوّم بالحصول؛ لأنه لو ترك على عمومه يتوهم أن يكون العامل ما به قام المعنى المقتضي؛ لمناسبة التقوم بالقيام وأخذه منه"[٨٥].

وذكر علاً أخرى كثيرة لم يسع المقام التمثيل لها منها: (علة التعيين، وعلة التعدي، وعلة القصد، وعلة التنبيه، وعلة التخصيص، وعلة القيد، وعلة اختلاف العوامل، وعلة الاستيفاء، وعلة الإظهار.... الخ).

المبحث الثالث: الحدود في منهج البخاري.

المطلب الأول: التعريف والنشأة.

الحد لغة: دل عليه الجوهري [٨٦] بقوله: الحد: الحاجز بين الشيئين. وحد الشيء: منتهاه.

والحد: المنع، ومنه قيل للبواب: حداد، ويقال للسجان: حداد؛ لأنه يمنع من الخروج، أو لأنه يعالج الحديد من القيود[٨٧]. فسمي الحد حداً؛ لكونه مانعاً أن يدخل فيه ما ليس منه، أو يخرج منه ما هو منه[٨٨].

وفي الاصطلاح: عرفه الجرجاني بقوله: "قولٌ يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز"[٨٩]. وجاء تعريف الحد في الحدود الأنيقة بأنه: "الجامع المانع، ويقال المطَّرد المنعكس"[٩٠]، أي: الجامع المانع الذي يجمع المحدود ويمنع غيره من الدخول فيه ومن شرطه أَن يكون مطرداً ومنعكساً، ومعنى الاطراد أَنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الإنعكاس أَنه إِذا عدم الحد عدم المحدود، ولو لم يكن مطرداً لما كان مانعاً لكونه أَعم من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً؛ لكونه أخص من المحدود، وعلى التقديرين لا يحصل التعريف[٩١]، وفي الاصطلاح الفلسفي عُرِف الحد بأنه: "الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس فيه"[٩٢].

وذكر الفاكهي[٩٣] (ت٩٧٢هـ) أن الحد والتعريف مترادفان في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين قال: "اعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمى واحد. وهو: ما يميز الشيء عما عداه. ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا"[٩٤]، وذكر أيضاً: "وخرج بعرف النحاة وما بعده: عرف المنطقيين، فإن المعرف -بالمعنى المذكور

عندهم - أعم من الحد لشموله له ولغيره، فهو عنده أربعة أقسام: حد تام: وهو ما تركب من الفصل والجنس القريبين، وناقص: وهو ما تركب من الفصل القريب وحده، أو: منه ومن الجنس البعيد. ورسم تام: وهو ما تركب من الخاصة والجنس القريب. وناقص: وهو ما تركب من الخاصة وحدها. أو: منها ومن الجنس البعيد"[٩٥]. وبيَّن الطوسي (ت ٦٧٢هـ): أن التام لا يكون إلا واحداً، أما الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب الأجزاء[٩٦].

ومثل الجرجاني [٩٧] للحد التام بقوله: الحد التام كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، والحد الناقص كتعريف الإنسان بالناطق، أو بالجسم الناطق[٩٨].

وقد نشأت الحدود النحوية مع نشأة الدراسات النحوية واللغوية؛ لأن غاية الدراسة هي معرفة الشيء والتعريف به للدارسين من طريق حده؛ لذلك نجد في كتب النحو واللغة محاولات لوضع الحدود والتعريفات للمعاني النحوية، وكانوا في كتب النحو يبتدئون بحد الكلام ثم حد أجزائه فحدوا الاسم والفعل والحرف[٩٩]، وإن لم تكن آثاره واضحة في البذرة الأولى من التأليف النحوي، ثم وضعت كتب مختصة بالحدود النحوية ذكرها وبشكل مفصل الدكتور رياض يونس سواد في كتابه الحد النحوي وتطبيقاته[١٠٠].

المطلب الثاني: الحدود في فكر البخاري.

ذكر شيخنا البخاري في حاشيته الاختلاف في تعريف الحد عند الأدباء والمناطقة بقوله: "إن الحد عند أهل هذا الفن هو المعرف الجامع المانع، وأما عند المنطقيين فهو المعرف المشتمل على ذاتيات المعرف فقط أو في هذا المقام؛ لأن المركب من ما به الاشتراك وما به الامتياز، واللام في هذا المقام لا يلزم أن يكون حداً مقابلاً للرسم، والمقصود من هذا الكلام دفع دخل مقدر تقديره: أن ما يفهم من هذا البيان ليس إلا مفهومات جامعة لإفراد كل منها مانعة من دخول الغير فيه، وأما كون هذه المفهومات حداً لكل منها مشتملاً على ذاتيات فلا دفع بأن ليس المراد بالحد إلا المعرف الجامع المانع"[١٠١].

وقد تعرض البخاري إلى التعريف ببعض الموضوعات النحوية واللغوية بذكر حدها وأحصيت تقريبا سبعا وخمسين حداً، منها ما أورده ضمن كلام الشارح، ومنها ما نقله عن

العلماء تصريحاً، وأخرى تلميحاً بنقلها، وتنوعت حدوده بين النحو واللغة والصرف والبلاغة والعروض، وسنكتفي بذكر ما يدور حوله موضوع البحث وهي الحدود النحوية ، وهي على النحو الآتي:

١- علم النحو: وقد حده نقلاً عن الشريف الجرجاني في شرحه للمفتاح قال: "وعدَّ من أصول النحو وعرفه بما حاصله: إنه علم يبحث فيه عن المركبات باعتبار هيئاتها التركيبيّة وتأديتها لمعانيها الاصلية"[١٠٢]، ثم بيَّن ما يفهم من هذا التعريف وأخرجه على وجه يوافق حد النحاة في قوله: "ويفهم من هذا أن موضوعه الألفاظ المركبة لا الكلمة والكلام كما يفهم من هذا الكتاب وبعض من حواشيه، إلا أن يقال المراد من المركب هو المركب مع غيره فهو أما كلمة حقيقية أو حكماً وأما كلام، فما يفهم من هذا الكتاب موافق بحسب المال بما ذكره السيد الشريف (قدس سرّه)، وفيه أن اعتبار الهيئة التركيبيّة يأتي من هذا التوجيه ويقتضي أن يكون المركب مقابلا للمفرد"[١٠٣]. والحد المعروف عند النحاة: علمٌ به يُعرف أحوالُ أواخرِ الكلم العربية إفراداً وتركيباً[١٠٤]، وذكر ابن مالك (ت٦٧٢ه) أشهر حدود النحو بقوله: "وقد حد النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا، ومن أشهرها قول صاحب المقرب: النحو علم مستخرج بالمقاييس لمستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[١٠٥]، وقد ذكره البخاري بقوله: "يفهم من تعريفهم علم النحو: بما يعرف به أحوال أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، أن الغرض هو هذا وسائر ما يترتب عليه من الفوائد ويقوي ذلك تسميتهم النحو بعلم الإعراب"[١٠٦].

٢- الفعل: وقد حدّه على ما هو المشهور بقوله: "واعلم أن المشهور أن الفعل موضوع للحدث والزمان المعين من الأزمنة الثلاثة ونسبة الحدث إلى الفاعل معين"[١٠٧]، وفسَّر هذا التعريف قائلا: "ولا شك أن تلك النسبة لا يفهم بدون الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابقي للفعل بدون الفاعل المعين، فلا يدل الفعل بنفسه على معناه المطابقي، فلدلالة الفعل بنفسه ليس إلا على الحدث الذي هو معناه التضمني وهو المشهور[١٠٨]، أو على الزمان أيضاً على ما هو الظاهر كذا ذكره بعض المحققين[١٠٩]، ونقل عن بعضهم[١١٠] أن الزمان في الفعل كالنسبة غير مستقل بالمفهومية ووجهه غير ظاهر، وههنا بحث قد أشرنا إليه في وجه الحصر للكلمة وهو أن الدلالة التضمنية تابعة للمطابقية ومتحققة في ضمنها كما حقق في موضعه، فالفعل إذا لم يدل على معناه المطابقي بنفسه لم يدل

على معناه التضمني أيضا بنفسه فلم يكن الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني أيضا، وأجاب عنه بعض المحققين: (بأن معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية، والحدث معنى مستقل بالمفهومية وإنما يتوقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية أعني المطابقي) [١١١] انتهى، والحاصل أن الحدث معنى لا يحتاج في تعقله إلى تعقل أمر معه واللفظ الموضوع بإزائه أيضاً لا يحتاج إلى ضم لفظ آخر معه فهو معنى مستقل بالمفهومية وهو المراد من كون المعنى في نفسه كما سبق تحقيقه، وإذا كان الحدث جزء معنى الفعل والفعل دالا عليه بالتضمني كان معناه التضمني معنى مستقلاً بالمفهومية، وإن كانت تلك الدلالة التضمنية مشروطة بتحقق الدلالة المطابقية التي لا يتحقق إلا بانضمام الفاعل معه فتأمل"[١١٢].

٣- الإعراب أو المعرب: وحده نقلا عن ابن الحاجب وذكر معناه لغة وعرفا بقوله: "قال المصنف في شرح المفصل: هو من الإعراب بمعنى الإظهار أو إزالة الفساد والالتباس، وهو محل إظهار المعاني وإزالة الفساد والالتباس، أو من أعربت الكلمة، أي: جعلت الإعراب فيها والوجه ظاهر من الإعراب العرفي[١١٣] انتهى"[١١٤]، ثم ذكر وجه الاختلاف في تعريف الإعراب بين المصنف والمفصل بقوله: "وذلك لأن الإعراب العرفي إن كان بمعنى ما اختلف آخره به كما يفهم من هذا الكتاب فليس فيه معنى مصدري حتى يشتق منه شيء وإن كان بمعنى اختلاف الآخر كما يفهم من (المفصل) فالمناسب اشتقاقه صيغة اسم الفاعل؛ لأن المعرب هو مختلف الآخر، وفيه أنه لم لا يجوز أن يشتق منه صيغة اسم المكان بمعنى محل اختلاف الآخر، إذ فاعل الاختلاف في الحقيقة هو الآخر والاسم المعرب مظهره"[١١٥]، وحد الزمخشري للمعرب قوله: "والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف، أو محلاً"[١١٦]. وذكر البخاري الحد المشهور للمعرب: وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل[١١٧].

٤- المضاف إليه: وحده نقلاً عن ابن الحاجب بقوله: لأن على تعريف المصنف المضاف إليه: "وهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً"[١١٨].

٥- العامل: وذكر تعريفه نقلاً عن النحاة بقوله: "ثم إنهم عرفوا العامل المطلق: بما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص"[١١٩]، ثم بيَّن وجه الاعتراض عليه: "فإن قلت: تعريف العامل لا يصدق على العامل في مثل قولنا: بحسبك درهم، فإنه لم يحصل بسببه المعنى المقتضي، أما الفاعلية والمفعولية فظاهر، وأما الإضافة فلأن (بحسبك) ليس مضافا إليه، قلت: الإضافة وإن لم تتحقق فيه حقيقة لكن لا

نسلم عدم تحققها فيه حكما، والمراد بالمعنى المقتضي أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ولو سلم فالمراد من العامل المعرب ما له تأثير في اللفظ أو المعنى فخروج العوامل الزائدة لا يضر"[١٢٠].

٦- جمع المؤنث السالم: وحدّه من كلام الشارح بقوله: "قوله قدس سره: (وهو ما يكون بالألف والتاء)[١٢١]، يعني أن مفهومه اصطلاحا هو هذا فلا يخرج عنه نحو: (سبحلات، ومكتوبات، ومرفوعات، وخاليات) مما لم يكن واحده مؤنثا سلم في الجمع؛ لصدق مفهومه الاصطلاحي عليها، ولم يدخل فيه نحو (ثبون) في جمع (ثبة) مع أن واحده مؤنث سلم في الجمع؛ لعدم صدق مفهومه الاصطلاحي عليه، وإنما سمي جمع المؤنث؛ لكون واحده مؤنثاً غالباً وسالماً بسلامة نظمه عند الجمع"[١٢٢].

٧- جمع المذكر السالم: وحدّه بقوله: "معناه الاصطلاحي: وهو الجمع الذي الحق بآخره واو ونون، وأريد منه ثلاثة مقادير مفرده فصاعداً"[١٢٣]، وعلق على هذا الاصطلاح قائلا: "فإن قلت: هذا المفهوم لا يصدق على جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر، قلت: الواو مذكور بطريق مثلاً يعني الجمع الذي في آخره واو في حال الرفع، أو ياء في حالتي النصب والجر، والمراد الجمع بالواو والنون بطريق الإطلاق العام فيكفي كونه بالواو والنون في الجملة في بعض الأحوال"[١٢٤].

٨- المنصرف وغير المنصرف: وحدّهما على رأي الجمهور بقوله: "فإن الجمهور[١٢٥] عرفوا المنصرف بما يقبل التنوين والحركات الثلاث وغير المنصرف بما يقبل الضم والفتح ولم يقبل الكسرة والتنوين"[١٢٦].

٩- التأنيث اللفظي والمعنوي: وعرفهما بقوله: "فاللفظي[١٢٧]: ما كان في لفظه علامة التأنيث وهي تاء مفتوحة ما قبلها ينقلب في الوقف هاء وألفان المقصورة والممدودة، فالتأنيث اللفظي أما بالتاء، أو بالألف، والتأنيث بالألف أما بالألف المقصورة، أو الممدودة، والمراد ههنا التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء؛ لأنه سبب ناقص في منع الصرف يحتاج إلى اشتراط العلمية، وأمّا التأنيث بالألف فقد مرّ حاله، والتأنيث المعنوي[١٢٨]: ما كان معناه مؤنثاً سواء كان مؤنثاً حقيقياً أو سماعياً، وهو بتاء مقدراً وبما يقوم مقامه وهو الحرف الرابع"[١٢٩].

١٠- التركيب: وحدّه من كلام الشارح في قوله: "التركيب وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة"[١٣٠].

١١- المندوب: وعرَّفه نقلا عن الشارح بقوله: "وهو متفجع عليه بيا أو وا"[١٣١].

المبحث الرابع: منهجه في مناقشة مسألة الخلاف النحوي.

كثرت المسائل الخلافية عند البخاري إلى حد يتجاوز السبعين موضعاً، وقد تنوع منهجه في طرح تباين الآراء النحوية بين العلماء، فنجده مرة يصرح بذكر مذاهب النحويين في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وأحيانا يكتفي بعرض رأي مذهب واحد، وبعض المواضع لم يصرح باسم الحيين مكتفيا بالقول : وعند بعضهم كذا، وعند البعض الآخر كذا، وقد يذكر رأي عالم معين خالف بقية المذاهب مثلا: (خلاف الأخفش)، أو (خلاف ابن جني)، وقد يضيف المذهب إلى أحد علمائه مثل (على مذهب الزجاج)، وقد يعرض رأي مذهب معين دون التصريح به، واتبع منهج الاختيار والترجيح والتوفيق بين المذاهب النحوية، فهو لا يميل إلى مذهب دون غيره وإنما يعرض الآراء، وهذا أمر مفرغ عنده بعد القرن السادس الهجري، فالغالب هو منهج الاصطفاء والاختيار من مذاهب البصريين والكوفيين[١٣٢]، وإن غلب عليه إظهار آراء المذهب البصري، ويمكن عرض بعض المسائل التي توضح منهجه في التعامل مع الخلاف النحوي على ما يأتي:

المطلب الأول: مسائل صرَّح بها باسم أهل المصرين.

منها اطلاق البصريين (الرفع والنصب والجر) على الحركات الإعرابية، و(الضم والفتح والكسر) على الحركات البنائية، ويطلق الكوفيون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقا[١٣٣] قال: "قوله قدس سره: (ولا تطلق على الحركات البنائية أصلا)[١٣٤]، تأكيد النفي المفهوم من قوله: (مختصة بالحركات)، أو إشارة إلى اختصاص الإضافي، ثم إنّ هذا الاختصاص عند البصرية، وأما عند الكوفية فيطلق على الحركات البنائية أيضاً"[١٣٥]، وبيّن أن البصريين يطلقون حركات البناء على الإعراب مع القرينة من غير التصريح بها في قوله: "قوله قدس سره: (وفي الحركات الإعرابية على قلة)[١٣٦]، مع القرينة[١٣٧] كما في قوله: (بالضمة رفعاً)، فيكون النسبة بين (الرفع، والنصب، والجر)، وبين (الضمة، والفتحة، والكسرة) عموماً وخصوصاً من وجه فإنهما يجتمعان في الحركات الإعرابية، ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الإعرابية دون الضمة والفتحة والكسرة، ويصدق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات البنائية بدون الرفع والنصب والجر"[١٣٨].

وفي مسألة العامل في المفعول به وضح خلاف نحاة البلدين بقوله: "قوله قدس سره: (وفي: رأيتُ زيداً)[١٣٩]، (رأيت) عامل هذا بظاهره موافق لمذهب الكوفيين حيث قالوا: مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول؛ لأنه صار فضلة لمجموعها، وأما عند البصريين فالمراد الفعل الذي في (رأيت) فإنّ العامل في المفعول عندهم هو الفعل[١٤٠]، وخطَّأ ابن الوراق (ت٣٨١ه) ما ذهب إليه الرأي الكوفي، وعلته في ذلك هي أن "الفعل قد استقر أنه عامل في الفاعل، فيجب أيضاً أن يكون هو عاملاً في المفعول؛ لأن الفعل بمجرده لا يصح أن يعمل في المفعول، فإذا استقر للفعل العمل لم يجز أن يضيف إليه في العمل ما لا تأثير له في هذا الباب، إذ كان (زيد)، و(عمر) وما أشبههما لا يصح أن يعملا في غيرهما من الأسماء؛ لأنه لو جاز للاسم أن يعمل في الاسم، لم يكن المفعول فيه أوْلى بالعمل من العامل فيه، إذ هما مشتركان في الاسمية"[١٤١].

وذكر رأي علماء النحو في مسألة تقديم الاسم على الفعل والعكس مقدما كلام الكوفيين على البصريين في قوله: اعلم أن الكوفيين لم يفرقوا في الإسناد بين قولهم: ضربَ زيدٌ، وبين قولهم: زيدٌ ضربَ، فجعلوا (زيداً) في المثالين فاعلاً فلا حاجة عندهم إلى قيد وقدم في تعريف الفاعل بل لا بد من تركه، وأما عند البصريين ومن تبعهم فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند إلى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة إلى الاسم فالفعل ليس بمسند إلى الاسم والاسم ليس بفاعل بل مبتدأ فلا حاجة إلى إخراجه عن تعريف الفاعل بقيد وقدم بل خرج بقيد إسناد الفعل إليه[١٤٢].

وذهب إلى توهم الكوفيين في إدخال الاسم المسند إليه الفعل ضمن تعريف الفاعل قال: (لكن ما يتوهم دخوله في تعريف الفاعل بسبب إسناد الفعل إليه ظاهر كما يتوهم الكوفيون[١٤٣] أو بواسطة أن إسناد الفعل إلى ضمير الشيء إسناد إلى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشارح (قدس سره) اعتبر قيد وقدم لإخراجه)[١٤٤].

وفي مسألة تعدد المفعول به وتعيينه ذكر رأي المذهبين مرجحاً المذهب الكوفي قال: "ثم عند تعدد المفعول به إذا كان الأول مفعولاً به بالواسطة والثاني مفعولاً به بغير الواسطة، يلزم أن يكون بين هذه القاعدة وبين قوله: (والأول من باب أعطيت أولى من الثاني) تدافعا نحو قولك: إلى الله الأشياء؛ لأن هذه المسألة تقتضي أولوية إقامة الأول فتأمل، ثم اعلم أن في تعيين المفعول به اختلاف في أن هذا التعيين تعيين وجوب أو تعيين أولوية فقال البصريون بالأول، والكوفيون بالثاني، وحمل التعيين على الأولوية أشد مناسبة بقوله: (إقامة الثاني)؛ لأنه مفعول

به بغير واسطة، وما ذكر في (أعطيت) يقتضي أولوية اقامة الأول فتأمل"[١٤٥]، مذهب البصريين إلا الأخفش [١٤٦] (ت٢١٥هـ) أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل. ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[١٤٧]، ومذهب الأخفش شرط تقدم النائب[١٤٨].

وفي مسألة الخبر شبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور قدر النحاة لهما محذوفا يتعلقان به هو عند أكثرهم وهم البصريون فعل (استقر) أو (كان)، وعند قسم آخر اسم (كائن) أو (مستقر)[١٤٩]، قال: "قوله: (فالأكثر من النحاة وهم البصريون)[١٥٠]، فيه أنه لو كان هذا مذهب البصريين فالمناسب أن يقال ما وقع ظرفاً فهو مقيد بجملة خلافا للكوفيين؛ لأن المصنف تابع للبصريين وذكر مذهب البصريين، وينقل الخلاف لو وقع من واحد على أنه إشارة إلى تقدير الجار ليرتبط بالمبتدأ، أي: قوله: (فالأكثر) ويجوز تقدير المضاف لهذا الربط بأن يقال: فحكم الأكثر أنه مقدر بجملة"[١٥١].

المطلب الثاني: مسائل صرح فيها برأي البصريين فقط.

ومنها مسألة العامل في المفعول به قال: "ثم أنّ تعريف العامل لا يصدق على عامل الفعل عند البصرية إذ المعنى المقتضي لا يوجد عندهم في الفعل والمصنف من اتباع البصريين[١٥٢]، إلا أن تخصص المعرف ههنا بعامل الاسم بجعل اللام في قوله: (العامل للعهد الخارجي) اشارة إلى العامل المعتبر في تعريف المعرب، أو بجعله عوضا عن المضاف إليه تقديره عامل الاسم، ثم أنّهم عرفوا العامل المطلق: بما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، فإن قلت: تعريف العامل لا يصدق على العامل في مثل قولنا: بحسبك درهم، فإنه لم يحصل بسببه المعنى المقتضي أما الفاعلية والمفعولية فظاهر، وأما الإضافة؛ فلأن (بحسبك) ليس مضافاً إليه، قلت: الإضافة وإن لم تتحقق فيه حقيقة لكن لا نسلم عدم تحققها فيه حكما، والمراد بالمعنى المقتضي أعم من أن يكون حقيقةً أو حكماً، ولو سلم فالمراد من العامل المعرب ما له تأثير في اللفظ أو المعنى فخروج العوامل الزائدة لا يضر"[١٥٣].

وذكر الخلاف في عدم جواز جعل المنصرف غير منصرف للضرورة الشعرية عند البصريين وبيَّن علتهم في ذلك قال: (وأما جعل المنصرف غير المنصرف للضرورة أو للتناسب فغير جائز عند جمهور البصريين[١٥٤]؛ لأن الضرورة عندهم ترد الأشياء إلى أصولها ولا يخرج من أصولها، ولهذا لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة؛ لأن أصل الممدودة المقصورة لأن هكذا قيل[١٥٥]، وفيه أن هذا الدليل على جواز جعل المقصورة ممدودة كما لا يخفى فتأمل، ويجوز جعل الممدودة مقصورة[١٥٦]"[١٥٧].

وفي مسألة جعل الوصف مبتدأ على مذهب البصريين بشرط أن يعتمد على نفي أو استفهام قبله قال: "وأما إعمال الثاني في قولك: أضارب ومكرم زيد؟ فإن (ضارب) مرفوع على أنه المبتدأ مع أنه رافع للضمير المستتر الراجع إلى (زيد) على مذهب البصريين ومنعه منتقض بقولنا: أقائم أبوه زيد، فإن (زيداً) مبتدأ، و(أقائم أبوه) خبره، وتصديق تعريف القسم الثاني للمبتدأ على (أقائم أبوه) فلم يكن مانعا، وأجيب[١٥٨]: عن هذا بأن المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة الظاهر أن يكون الصفة معتمداً في عمله على حرف النفي أو ألف الاستفهام وفي المثال المذكور اعتماد على المبتدأ"[١٥٩]، مذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا (قائم الزيدان)، فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر[١٦٠].

المطلب الثالث: مسائل صرح فيها برأي الكوفيين فقط.

في مسألة استدلال الكوفيين ببيت أمرئ القيس وجعله شاهداً على إعمال الفعل الأول في باب التنازع قال: "قوله: (ولما استدل الكوفيون)[١٦١]، يعني لما كان قول امرئ القيس من جملة استدلالات الكوفيين، أجاب المصنف[١٦٢] من هذا الاستدلالات؛ لأن استدلالهم منحصر فيه، حتى يرد أنهم استدلوا لسبق طلب الفعل الأول وعدم لزوم المحذور عند إعماله أيضًا فإن قلت: لم لا يجوز الحمل على الإعمال الأول في قول امرئ القيس وإلا لزم حمل كلامه على الاستعمال الغير المختار من حذف المفعول في الثاني؟ قلت: بل هذا في الاستدلال أقوى بأنه أعمل الأول مع لزوم اختيار استعمال المرجح، فإعمال الأول أولى إذ بعض المحذورات لا يمنع عنه"[١٦٣]، استدل الكوفيون على أحقية إعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس[١٦٤]:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفانِى ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ

حيث ذهبوا إلى أن هذا البيت من باب التنازع لتقدم فعلين على اسم واحد، وهما (كفاني، ولم أطلب) والاسم (قليل من المال)، وقد أعمل الشاعر أول الفعلين (كفاني) في الاسم ودليلهم في ذلك أنه لو أعمل (أطلب) لنصب الاسم به؛ لأنه يطلب مفعولاً، وذهب البصريون إلى أنه إنما أعمل الفعل الأول؛ لأن المعنى عليه فهذا البيت ليس من باب إعمال الفعلين على رأيهم، قال سيبويه: " فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ونصب لفسد المعنى"[١٦٥]، فلم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول، وشرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالبًا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه، وفي هذا البيت لا يتم ذلك[١٦٦]، وبيّن البخاري أنه يجوز أن يكون مذهب امرئ القيس تساوي الاعمالين لكنه اختار الأول؛ لاستلزامه ما هو الواجب[١٦٧].

وفي مثل: (كل رجل وضيعته) ذكر قول الكوفيين في جعل الواو بمعنى (مع) قال: "فإن قلت سيجيئ في بحث المفعول معه أن (الواو) إذا كان بمعنى (مع) لم يكن للعطف، قلت المراد بالعطف معناه اللغوي، أي: الارتباط المعنوي، فإن قلت: فما يرجع عليه رفع مدخول هذا الواو، قلت: لما كان صورته موافقة بالعاطف أجرى عليه حكمه ولهذا قال الكوفيون: إن (الواو) بمعنى (مع) خبر انتقل رفعه إلى مدخوله؛ لعدم قبوله الإعراب"[١٦٨]، وذهب ابن هشام إلى أن هذا رأي الأخفش أيضاً[١٦٩]، قال ابن عقيل: "وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأن معنى (كل رجل وضيعته): كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح"[١٧٠]، وردّ الرضي هذا المذهب بقوله: "وفيه نظر؛ لأن (الواو) إن كانت بمعنى (مع) تكون في اللفظ للعطف، فإذا كانت (وضيعته) عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً، فإن قيل: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عن الواو ولكونها خبر المبتدأ، فالجواب: أن (مع) إذا وقع خبراً عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً؛ لقيامه مقام الخبر، نحو: "زيد معك"، كما تقول: (زيد عندك"[١٧١].

وذكر مسألة صحة ندبة النكرة عند الكوفيين ونعتها بالشذوذ قال: وما حكاه الكوفيون من قولهم وا رجلا مسجاه فشاذ[١٧٢]، وأجاز الرياشي صحة ندبة النكرة مدعيا أنه جاء في الحديث: (وا جبلاه) وهذا وإن صح فهو نادر[١٧٣].

وفي اختيار الرفع بعد (إذا) الشرطية عند الكوفيين واختيار النصب عن المبرد (ت٢٨٥ه) قال: "نقل من المبرد[١٧٤] وجوب النصب بعد (إذا) الشرطية لوجوب الفعلية بعدها،

ومن الكوفيين[١٧٥] اختيار الرفع بعدها؛ لوقوع الجملتين بعدها على السواء فسلامته من الحذف ترجح الرفع"[١٧٦].

المطلب الرابع: مسائل لم يذكر اسم أيٍّ من أهل المصرين.

مثاله تفسير معنى الفاعلية قال: قوله قدس سره: (يعني الفاعلية)[١٧٧]، تفسير للمعاني المعتورة بالفاعلية والمفعولية والإضافة اختيار بعضهم والمصنف منهم، وهذا رأي البصريين وابن الحاجب على ما قالوا[١٧٨]، وقال بعض آخر هي كون الاسم عمدة وفضلة بواسطة حرف الجر وبلا واسطة، وهذا ما ذكره الشيخ الرضي في شرحه على الكافية[١٧٩].

وفي إعراب الأسماء الخمسة ذكر آراء العلماء بقوله: "قوله قدس سره: (في أواخرها حين الإعراب سماعاً)[١٨٠]، يعني في أواخر هذه الأسماء بحسب الظاهر حين استعمالها معربة يوجد حروف بحسب السماع من العرب يصلح للإعراب؛ لمشابهتهما الإعراب في الطريان والتغيير، وهي عند جماعة من النحاة[١٨١] لام الاسم في الأربعة المنقوصة المخصوصة، وعينها في الاخيرين، وكلام الشارح أيضاً يميل إلى هذا حيث قال بإعادة الحروف المحذوفة فيها، فأخوك وأخواته عندهم على وزن (فعلك)، وفو وذو على وزن (فعٍ)، وعند بعضهم[١٨٢] هي بدل من اللام والعين المحذوفتين؛ لكراهتهم جعل جزء الكلمة إعراباً ومنهم المصنف فيكون وزن أخوك حينئذ (فعوك)، ووزن فو وذو (فعو)"[١٨٣]، وقال الرضي: "الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيين منها أعني: فوك، وذو مال فهي في حال الرفع: لام الكلمة أو عينها، وعلم العمدة، وفي النصب والجر: علم الفضلة والمضاف إليه فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة أو عينها: حرف إعراب"[١٨٤].

وفي تاء كلتا هل هي للتأنيث أو ألفها؟ ذكر مذهب بعضهم دون التصريح قال: "قوله قدس سره: (لكونه فرع كلا)[١٨٥]، لأنه مؤنثه وشاع ذكر المذكر وترك المؤنث على المقايسة عليه في الأحوال المشتركة، اعلم أنّ الظاهر أن التاء في (كلتا) للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تلحق في وسط الكلمة وأيضاً لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولهذا صرح بعضهم[١٨٦] بأن التاء فيه ليست للتأنيث بل عوض عن ألف (كلا) وألف (كلتا) ألف التأنيث، وفيه أنه إذا كان ألفه للتأنيث يلزم أن يكون (كلتا) غير منصرف للتأنيث بالألف كـ(حبلى) فيختل الحكم بأن إعراب غير المنصرف بالضمة والفتحة، إلا أن يجعل المنصرف وغير المنصرف من أقسام المعرب

بالحركة كما مرت الاشارة إليه، قال الفاضل المحشي: "وإنما جيء بألف التأنيث بعد التاء؛ لأن التاء لم يتمحض للتأنيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب مثل تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولأنها ليست لمحض التأنيث وكذا الألف؛ لأنها تغير الإعراب جاز الجمع بينهما" [١٨٧] انتهى فعلى هذا يمكن أن يقال لما لم يكن الألف فيه لمحض التأنيث لم يؤثر التأنيث بالألف في منع صرفه"[١٨٨].

ومما سبق من أمثلة بينت منهج البخاري المتسامح في عرض المسائل النحوية المختلف بها بين العلماء، فقد عرض آراء المذهبين دون انحياز نجده يرد مرة الرأي البصري ويرجحه غالباً، ومرة يأخذ بالرأي الكوفي وقد ينعته بالشذوذ، ومرة يعرض مسألة وردت في كتب النحو على أنها خلافية ويذهب إلى أنه لا خلاف فيها، ومن منهجه في التسامح في الخلاف النحوي أنه يعرض رأي لكبار علماء الكوفة وهو الكسائي موافقا لآراء البصريين، وقد يذكر ما ذهب إليه كبار علماء البصرة مخالفاً للمذهب البصري.

الخاتمة

يمكن أن نجمل أهم النتائج التي تمخض عنها هذا البحث الذي تشرف بدراسة المنهج النحوي للشيخ البخاري في حاشيته على الفوائد الضيائية بما يأتي:

١- تميز منهج الشيخ البخاري بالفلسفة والمنطق أحيانا فضلًا عن تميز منهج أصحاب الحواشي بفكر خاص قد يختلف عن المنهج المعتاد لأصحاب التأليف النحوي؛ لكونه يمزج بين اللغة والفلسفة فضلًا عن تميزه بالطابع الفقهي.

٢- المنهج العام للشيخ البخاري قائم على المناقشة والتوجيه فيما يورده من كلام الشارح.

٣- أغلب ترجيحاته النحوية هي رد على كلام الشارح ومحاولة توجيه توجيهًا صحيحًا على وفق ما يراه أولى بالترجيح.

٤- قد نراه في أغلب ترجيحاته بصري الهوى والمذهب، إن لم يكن قاصدا ذلك فهو لا يميل إلى مذهب دون آخر، وإنما يرجح ما يراه صوابا.

٥- قد لا يعتمد على رأي نحوي مطروح، وإنما يقترحه اقتراحا ويرده بترجيح.

٦- نجد أن الشيخ البخاري مولعا بالتعليل النحوي؛ لتأثره بالطابع الجدلي.

٧- كثيرا ما يتناول كلام الشارح بالتعليل؛ بغية التوضيح وأثبات الرأي الصائب.

٨- ذكر الشيخ البخاري الاختلافات في تعريف الحد عند الأدباء وأهل المنطق فضلا عن تعريفه الحدود النحوية لكثير من الموضات التي تعرض لها أثناء الدراسة.

٩- كان منج الشيخ البخاري متابينا بين التلميح والتصريح متبعا منهج الاختيار والترجيح والتوفيق بين المذاهب النحوية، وإن غلب عليه الترجيح للرأي البصري، فهو ترجيحا دون ميل هدفه الإجادة في الترجيح.

١٠- قد يستعمل بعض الألفاظ والمصطلحات الخاصة للدلالة على معنى معين وإن كانت تلك الألفاظ والمصطلحات قليلة التداول والاستعمال عند أصحاب المنهج النحوي.

هوامش البحث

[١] ينظر: كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٩٣/١٠، وتاريخ الأدب العربي: ٢٣٠/٥، وخزانة التراث العربي: الرقم التسلسلي (٧١٤١٩).
[٢] هامش فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا بتركيا:١٩١.
[٣] ينظر: حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٤٦١.
[٤] هو تحليل ودراسة القواعد التي تحدد كيفية القيام بالفلسفة أو ممارستها.
[٥] ينظر: المصدر نفسه:١٤٥، أي أنه يقوم بتحليل قول الجامي محاولا توضيحه وتوجيهه.
[٦] أي: الموارد التي أعتمد عليها الشيخ البخاري من المصادر والعلماء الذين تناولا شرح ملا جامي والحواشي التي أقيمت عليه.
[٧] الأستاذ علي نجدي ناصف (١٨٩٨م _ ١٩٨٢م)، وهو آخر أساتذة النحو الكبار الذين ابدعوا في النقد الأدبي التقليدي والدراسات الأدبية على نحو رفيع.
[٨] سيبويه إمام النحاة: ١٥٨ ـــ ١٥٩.
[٩] ينظر: النحو العربي: ٧١.
[١٠] الفوائد الضيائية: ١٧٥/١.
[١١] حاشية البخاري على الفوائد : ٢٨٢.
[١٢] الفوائد الضيائية: ٣٣٣/١.
[١٣] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية:٦٣٣.
[١٤] الفوائد الضيائية: ٣٤٩/١.
[١٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٦٥٤.
[١٦] المصدر نفسه: ١٧٣- ١٧٤، والنص إشارة إلى قول الشارح.
[١٧] المصدر نفسه: ٥٧٧.
[١٨] المصدر نفسه: ٥٤٢.
[١٩] الفوائد الضيائية: ٢٧٧/١.
[٢٠] المصدر نفسه: ٥٤٤.
[٢١] سورة مريم: من الآية (٤٦).
[٢٢] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية:٥٤٥.
[٢٣] المصدر نفسه: ٦٣٥.
[٢٤] الفوائد الضيائية: ٣١٤/١.
[٢٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٩٨.
[٢٦] المصدر نفسه: ١٤٠.
[٢٧] الفوائد الضيائية: ٣٥٤/١.
[٢٨] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٦٦٣.
[٢٩] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٦٦٥.
[٣٠] ينظر: الصحاح: مادة (علل) ١٧٧٣/٥، ولسان العرب: مادة (علل): ١١/ ٤٦٧-٤٦٨.
[٣١] هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، هو مفسر وفيلسوف معتزلي ومن كبار النحاة كان متبحرا في علوم الفقه واللغة والكلام والفلك، ألف ما يقارب مائة كتاب، عاصر أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، له الجامع في القران، قيل في اسلوبه يمزج النحو بالمنطق، من تلاميذه أبو حيان التوحيدي.
[٣٢] الحدود في علم النحو: ٣٦.

[٣٣]– هو أبو بكر محمد بن السِّري بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، من مشاهير النحاة وأئمة الأدب، ويعده مؤرخو النحو العربي من نحاة المدرسة البغدادية، من كتبه الأصول في النحو وكتاب الخط.

[٣٤] الأصول في النحو: ٣٥/١.

[٣٥]) وهو أستاذ النحو والصرف والعروض في كلية العلوم جامعة القاهرة ، كان مفكرا اجتماعيا وأديبا مبدعا، من مؤلفاته أصول التفكير النحوي والظواهر النحوية في التراث النحوي والقواعد الصرفية عرض ودراسة، (١٩٣٦م_ ٢١٥م).

[٣٦] تقويم الفكر النحوي: ١٢٣.

[٣٧] ينظر: مقدمة محقق أسرار العربية : ١٤، ومقدمة تحقيق شرح العوامل النحوية لنظر علي الجيلاني ، أطروحة دكتوراه: ٤٧.

[٣٨] الكتاب: ٣٢/١.

[٣٩]) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبي البركات (ت ٥٧٧هـ)، من مؤلفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولمع الأدلة في أصول النحو.

[٤٠] لمع الأدلة: ١١٧، وينظر: الاقتراح: ٦٤.

[٤١]) هو أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني، ولد في الموصل (٣٢٢هـ) عالم نحوي كبير نشأ وتعلم النحو علي يد أحمد بن محمد الموصلي الأخفش، من مؤلفاته: كتاب الخصائص، وسر صناعة الأعراب، واللمع في العربية، (ت ٣٩٢هـ).

[٤٢] ينظر: الخصائص: ١٧٧/١، وأصول النحو عند ابن مالك:٢٦٧.

[٤٣] ينظر: الصحاح: مادة: (علل) ١٧٧٤/٥، ولسان العرب: مادة (علل) ١١/ ٤٧١.

[٤٤] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ١٠١.

[٤٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٩٤.

[٤٦] المصدر نفسه: ٦٤٨.

[٤٧] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٢٦.

[٤٨] الفوائد الضيائية: ١٦٨/١.

[٤٩] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية : ٢٣١.

[٥٠] الفوائد الضيائية: ١٩٩/١.

[٥١] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٩.

[٥٢] الفوائد الضيائية: ٢٠٤/١.

[٥٣] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٨٠.

[٥٤] الفوائد الضيائية: ١٩٧/١.

[٥٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية : ٣٦٨.

[٥٦] المصدر نفسه: ٢٣٢.

[٥٧] الفوائد الضيائية: ١٩٧/١، أي: قول الشيخ عبد الرحمن ملا جامي.

[٥٨] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٥،

[٥٩] الفوائد الضيائية: ٢٠٧/١.

[٦٠] النص المحقق: ٣٨٨.

[٦١] الفوائد الضيائية: ٢٢٧/١.

[٦٢] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٤٤٣.

[٦٣] المصدر نفسه: ١٨٨.

[٦٤] الفوائد الضيائية: ٣٠١/١.
[٦٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٧٦.
[٦٦] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٥١.
[٦٧] الفوائد الضيائية: ٢٢٥/١.
[٦٨] النص المحقق: ٤٤٠.
[٦٩] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٨٣.
[٧٠] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ١٩٣.
[٧١] الفوائد الضيائية: ٢٣٢/١.
[٧٢] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٤٥٢-٤٥٣.
[٧٣] المصدر نفسه: ٤٥٣.
[٧٤] المصدر نفسه: ٢٠٨.
[٧٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٥٦.
[٧٦] المصدر نفسه: ٤٨٠- ٤٨١.
[٧٧] الفوائد الضيائية: ١٩٩/١.
[٧٨] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٧٢.
[٧٩] المصدر نفسه: ٤٤١.
[٨٠] المصدر نفسه: ٤٧١.
[٨١] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٢٢٤- ٢٢٥.
[٨٢] المصدر نفسه: ٢٣٥.
[٨٣] المصدر نفسه: ٢١٧.
[٨٤] الفوائد الضيائية: ١٩٧/١.
[٨٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٣.
[٨٦]- هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، عالم لغوي، من مؤلفاته: تاج اللغة وصحاح العربية.
[٨٧] ينظر: الصحاح: ٤٦٢/٢، ولسان العرب: ١٤٠/٣.
[٨٨] ينظر: المغني في النحو: ٨٥/١، والحد النحوي والتطبيقي: ١٣.
[٨٩] التعريفات: ٨٣.
[٩٠] الحدود الأنيقة: ٦٥.
[٩١] ينظر: الكليات: ٣٩٢.
[٩٢] المصطلح الفلسفي عند العرب: ١٦٥.
[٩٣]- هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي (ت ٩٧٢هـ) لغوي وفقيه شافعي، من مؤلفاته: شرح الحدود النحوية.
[٩٤] شرح الحدود النحوية: ٤٩.
[٩٥] المصدر نفسه: ٤٩-٥٠.
[٩٦] ينظر: شرح الإشارات والتنبيهات: ٩٥.
[٩٧]- هو علي بن محمد بن علي الزين بالشريف الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت ٨١٦هـ)، فلكي وفيقيه وفيلسوف ولغوي، من مؤلفاته: الحاشية على الكشاف للزمخشري والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة وكتاب التعريفات.

[٩٨] ينظر: التعريفات: ٨٣.
[٩٩] ينظر: الحدود في النحو: ٣٣.
[١٠٠] ينظر: الحد النحوي وتطبيقاته: ٢٠-٣١.
[١٠١] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٢٧٤-٢٧٥.
[١٠٢] المصدر نفسه: ١٧٥.
[١٠٣] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ١٧٦.
[١٠٤] ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٣١، والحدود في علم النحو: ٤٣٥.
[١٠٥] ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٢٦٥-٢٦٦.
[١٠٦] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٣٩.
[١٠٧] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٠٧.
[١٠٨] ينظر: حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية: اللوحة ١٩/و، ونتائج الأفكار في شرح الإظهار: ٢٤.
[١٠٩] ينظر: حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية: اللوحة ١٩/و.
[١١٠] ينظر: شرح العصام على متن السمرقندي: ١٣٧، والرسالة البيانية: ١٥٧، وحاشية ابن سودة على شرح رسالة الوضع: ٤٠.
[١١١] حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية: اللوحة ١٩/و.
[١١٢] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٠٧-٣٠٨.
[١١٣] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٦/١.
[١١٤] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٣٣.
[١١٥] المصدر نفسه: ٣٣٣- ٣٣٤.
[١١٦] المفصل: ٣٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٠/١.
[١١٧] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٢/١، وحاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٣٣.
[١١٨] الكافية: ٢٨، وينظر: حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٢.
[١١٩] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٥.
[١٢٠] المصدر نفسه: ٣٦٥.
[١٢١] الفوائد الضيائية: ١٩٩/١.
[١٢٢] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٧٠.
[١٢٣] المصدر نفسه: ٣٧٨.
[١٢٤] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٧٩.
[١٢٥] ينظر: علل النحو: ١٥٤، واللمع في العربية: ١٢، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٨٩.
[١٢٦] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٩٣.
[١٢٧] ينظر: التعريفات: ٢٣٧، والموجز في قواعد اللغة العربية: ١٣٥.
[١٢٨] ينظر: حاشية الصبان: ٣٧٢/٣، والنحو الوافي: ٤: ٥٨٨.
[١٢٩] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٤٣٩.
[١٣٠] الفوائد الضيائية: ٢٣٧/١، وينظر: حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٤٦٦.
[١٣١] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٦٥٠.
[١٣٢] ينظر: ابن الحاجب النحوي: ٢١٥.
[١٣٣] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٧١/١.
[١٣٤] الفوائد الضيائية: ١٩٦/١.

[١٣٥] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٠.
[١٣٦] الفوائد الضيائية: ١٩٦/١.
[١٣٧] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٧١/١.
[١٣٨] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٠.
[١٣٩] الفوائد الضيائية: ١٩٧/١.
[١٤٠] ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٦، والمدارس النحوية: ٢٠٥، وحاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٥.
[١٤١] علل النحو: ٢٧٠.
[١٤٢] ينظر: الخصائص: ٣٨٧/٢، والإنصاف: ٢/ ٦٨٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٤٨، وحاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٠٣.
[١٤٣] ينظر: التذييل والتكميل: ٦/ ١٨٣، وشرح التصريح: ١/ ٣٩٧.
[١٤٤] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٠٤.
[١٤٥] المصدر نفسه: ٥٣٧.
[١٤٦] – هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) إمام النحو أخذ عن الخليل ولزم سيبويه حتى برع وصار من أشهر أئمة اللغة والأدب.
[١٤٧] سورة الجاثية: من الآية (١٤).
[١٤٨] ينظر: شرح الكافية لابن مالك: ٦٠٩/٢، وشرح شذور الذهب: ٢١٣، وشرح الأشموني: ٤٢٢/١.
[١٤٩] ينظر: الإنصاف: ٢٤٥/١، وشرح المكودي: ٤٩، ومعاني النحو: ١٨٩/١.
[١٥٠] الفوائد الضيائية: ٢٨٤/١.
[١٥١] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٥٦.
[١٥٢] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/ ١٧٣٢، وشرح قواعد الإعراب: ١٧٤.
[١٥٣] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٦٥.
[١٥٤] ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٤٤٧، وارتشاف الضرب: ١/ ٤٤٨، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥/ ٦٩٧.
[١٥٥] ينظر: اللباب: ٢/ ٩٨.
[١٥٦] ينظر: الألفاظ المهموزة: ٥٠، والإنصاف: ٢/ ٦١٤، المدارس النحوية: ٣٥٠.
[١٥٧] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٤٠٥.
[١٥٨] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٦٦/١.
[١٥٩] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٤٤.
[١٦٠] ينظر: توضيح المقاصد: ٤٧٠/١، وشرح الأشموني: ١٨١/١، وهمع الهوامع: ٣٦٢/١.
[١٦١] الفوائد الضيائية: ٢٦٨/١.
[١٦٢] ينظر: الكافية: ١٥.
[١٦٣] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٣١.
[١٦٤] ينظر: ديوان امرئ القيس: ١٣٩.
[١٦٥] الكتاب: ٧٩/١.
[١٦٦] ينظر: المقتضب: ٤/ ٧٦، والمفصل: ٤٠، والانتخاب في كشف الأبيات المشكلة الإعراب: ٦٥، وقطر الندى: ١٩٨-٢٠٠.
[١٦٧] ينظر: حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٣١.
[١٦٨] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٥٧٢.

[١٦٩] ينظر: أوضح المسالك: ٢٢١/١.
[١٧٠] شرح ابن عقيل: ٢٥٣/١.
[١٧١] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٨٢/١.
[١٧٢] ينظر: شرح الكافية لابن فلاح: ٥٩٣، وحاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٦٥٣.
[١٧٣] ينظر: شرح الأشموني: ٥٨/٣، وشرح التصريح: ٢٤٧/٢.
[١٧٤] ينظر: المقتضب: ٧٦/٢.
[١٧٥] ينظر: الإنصاف: ٥٠٤/٢، وشرح التصريح: ١/ ٤٤٣.
[١٧٦] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٦٦٦.
[١٧٧] الفوائد الضيائية: ١٩٤/١.
[١٧٨] ينظر: الكافية: ١١، وهمع الهوامع: ٦٢/١.
[١٧٩] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٧٢/١، وحاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٥٦.
[١٨٠] الفوائد الضيائية: ٢٠١/١.
[١٨١] ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٢٩، ونتائج الفكر في النحو: ٧٨، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٩.
[١٨٢] ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٥٣.
[١٨٣] حاشية البخاري على الفوائد الضائية: ٣٧٥.
[١٨٤] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٧٦-٧٧.
[١٨٥] الفوائد الضيائية: ٢٠٢/١.
[١٨٦] ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٦٣، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٥١، والمفتاح في الصرف: ٩٧.
[١٨٧] حاشية اللاري: ٤٣.
[١٨٨] حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: ٣٧٦.

قائمة المصادر والمراجع

_القرآن الكريم.

_ The Holy Quran.

- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الأعراب: لعلي بن عدلان الربعي الموصلي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة_ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

. - al-intikhāb li-kashf al-abyāt al-mushkilah al-A‘rāb : li-‘Alī ibn ‘Adlān al-Rab‘ī al-Mawṣilī (t 666h), taḥqīq : al-Duktūr Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Mu’assasat al-Risālah _ Bayrūt, ṭ2, 1405h 1985m.

- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه: للدكتور ابراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر_ دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ_ ٢٠٠٥م.

-Ibn al-Ḥājib al-Naḥwī āthāruh wa-madhhabuhu : lil-Duktūr Ibrāhīm Muḥammad ‘Abd Allāh, Dār Sa‘d al-Dīn lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr _ Dimashq, Ṭ1, 1426 _ 2005m -.
ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة_ مصر، ط١، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م.

Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab : li-Abī Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf Athīr al-Dīn al-Andalusī (t 745h), taḥqīq wa-sharḥ wa-dirāsat : Rajab ‘Uthmān Muḥammad, murāja‘at : Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah _ Miṣr, Ṭ1, 1418h _ 1998M.

- أسرار العربية: لكمال الدين أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.

-Asrār al-‘Arabīyah : li-Kamāl al-Dīn Abī al-Barakāt al-Anbārī (577h), taḥqīq : Muḥammad Ḥusayn Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, ṭ2, 2010m.

- أصول النحو عند ابن مالك: للدكتور خالد سعيد شعبان، مكتبة الآداب_ دار الكتب المصرية، ٢٠٠٩م.

-uṣūl al-naḥw ‘inda Ibn Mālik : lil-Duktūr Khālid Sa‘īd Sha‘bān, Maktabat al-Ādāb _ Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 2009M.

- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان،ط٣ ١٩٨٨م.

al-Uṣūl fī al-naḥw : li-Abī Bakr Muḥammad ibn Sahl al-Naḥwī al-ma‘rūf bi-Ibn al-Sarrāj (t 316h), taḥqīq : al-Duktūr ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt _ Lubnān, ṭ3 1988m.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله: لأبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه وشرحه: دكتور محمود بن أبي بكر، وسمي شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق_ سورية، ط١، ١٤٠٩هـ_ ١٩٨٩م.

-al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw wa-jadalih : li-Abī Bakr Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (t 911h) ḥaqqaqahu wa-sharaḥahu : Duktūr Maḥmūd ibn Abī Bakr, Wasmī sharaḥahu (al-Iṣbāḥ fī sharḥ al-Iqtirāḥ), Dār al-Qalam, Dimashq _ Sūrīyah, Ṭ1, 1409H _ 1989m.

- الألفاظ المهموزة: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: مازن المبارك دار الفكر_ دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ_ ١٩٨٨م.

al-Alfāẓ almhmwzh : li-Abī al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī (t 392h), taḥqīq : Māzin al-Mubārak Dār al-Fikr _ Dimashq, Ṭ1, 1409H _ 1988m.

- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمر عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، مطبعة العالي_ بغداد، ط١، ١٩٨٣م.

-al-Īḍāḥ fī sharḥ al-Mufaṣṣal : li-Abī ‘Umar ‘Uthmān ibn al-Ḥājib (t 646h), taḥqīq : al-Duktūr Mūsá bnāy al‘lyly, Wizārat al-Awqāf, Maṭba‘at al-‘Ālī _ Baghdād, Ṭ1, 1983m.

- التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١ ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م.

-altbyn ‘an madhāhib al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn : li-Abī al-Baqā’ ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn al-‘Ukbarī (t 616h), taḥqīq : al-Duktūr ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn, Dār al-Gharb al-Islāmī, Ṭ1 1406h _ 1986m.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق_ سورية، ط١، (د. ت).

al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas’hīl : li-Abī Ḥayyān al-Andalusī (t 745h), -
.(taḥqīq : Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq _ Sūrīyah, Ṭ1, (D. t

- التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق وضبط وتصحيح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ_ ١٩٨٣م.

-alt‘ryfāt : li-‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Alī al-Sharīf al-Jurjānī (t 816h), taḥqīq wa-ḍabaṭa wa-taṣḥīḥ : Jamā‘at min al-‘ulamā’, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1403h _ 1983m.

- التعليقة على كتاب سيبويه: للحسن بن أحمد أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مركز النخب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ_ ١٩٩٠م.

-al-Ta‘līqah ‘alá Kitāb Sībawayh : lil-Ḥasan ibn Aḥmad Abī ‘Alī al-Fārisī (t 377h), taḥqīq al-Duktūr ‘Awaḍ ibn Ḥamad al-Qawzī, Markaz al-nukhab al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1410h _ 1990m.

- الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: رياض يونس عواد، دار الراية للنشر والتوزيع_ الأردن، ط١، ٢٠٠٩م.

-al-ḥadd al-Naḥwī wa-taṭbīqātuhu ḥattá nihāyat al-qarn al-‘āshir al-Hijrī : Riyāḍ Yūnus ‘Awwād, Dār al-Rāyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ _ al-Urdun, Ṭ1, 2009M.

- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر المعاصر_ بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

- al-ḥudūd al-anīqah wālt'ryfāt al-daqīqah : li-Abī Yaḥyá Zakarīyā ibn Muḥammad al-Anṣārī (t 926h) taḥqīq : al-Duktūr Māzin al-Mubārak, Dār al-Fikr al-mu'āṣir _ Bayrūt, Ṭ1, 1411h..

- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤، (د. ت).

-al-Khaṣā'iṣ : li-Abī al-Fatḥ 'Uthmān ibn Jinnī (t 392h), al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb ṭ4, (D. t.(

- الرسالة البيانية: للشيخ أبي العرفان محمد بن علي صبان، تحقيق: مهدي أسعد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٥م.

-al-Risālah al-bayānīyah : lil-Shaykh Abī al-'Irfān Muḥammad ibn 'Alī Ṣabbān, taḥqīq : Mahdī As'ad, Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, 2005m.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، ط٤ ١٤٠٧ه_ ١٩٨٧م.

-al-ṣiḥāḥ (Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-'Arabīyah) : li-Abī Naṣr Ismā'īl ibn Ḥammād al-Jawharī (t 393h), taḥqīq : Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Aṭṭār, Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, Bayrūt _ Lubnān, ṭ4 1407h _ 1987m.

- الفوائد الضيائية_ شرح كافية ابن الحاجب: لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية_ بغداد ١٤٠٣هـ_ ١٩٨٣م.

-al-Fawā'id al-Ḍiyā'īyah _ sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib : li-Nūr al-Dīn 'Abd al-Raḥmān al-Jāmī (t 898h), taḥqīq : al-Duktūr Usāmah Ṭāhā al-Rifā'ī, Maṭba'at Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-dīnīyah _ Baghdād 1403h _ 1983m.

- الكتاب: لعمرو بن عثمان أبي بشر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي_ القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ_ ١٩٩٨م.

-al-Kitāb : li-‘Amr ibn ‘Uthmān Abī Bishr al-mulaqqab bsybwyh (t 180h), taḥqīq : ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī _ al-Qāhirah, ṭ3, 1408h _ 1998M.

- الكليات (معجم في الفروق اللغوية): لأبي أيوب بن موسى أبي البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان ط١، (د. ت).

al-Kullīyāt (Mu‘jam fī al-Furūq al-lughawīyah) : li-Abī Ayyūb ibn Mūsá Abī al-Baqā’ al-Ḥanafī (t 1094h), taḥqīq : ‘Adnān Darwīsh, wa-Muḥammad al-Miṣrī, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt _ Lubnān Ṭ1, (D. t.(

- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس دار الكتب العلمية_ الكويت (د. ت).

-al-Luma‘ fī al-‘Arabīyah : li-Abī al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī (t 392h), taḥqīq : Fā’iz Fāris Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah _ al-Kuwayt (D. t.(

- المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، دار المعارف_ مصر، (د. ت).

-al-Madāris al-naḥwīyah : lil-Duktūr Shawqī Ḍayf (t 1426), Dār al-Ma‘ārif _ Miṣr, (D. t.(

- المصطلح الفلسفي عند العرب: للدكتور عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية_ القاهرة ط٢، ١٩٨٩م.

-al-muṣṭalaḥ al-falsafī ‘inda al-‘Arab : lil-Duktūr ‘Abd al-Amīr al-A‘sam, al-Hay’ah al-Miṣrīyah _ al-Qāhirah ṭ2, 1989m.

- المغني في النحو: لمنصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق: دكتور عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة_ بغداد، ط١، ١٩٩٩م.

-al-Mughnī fī al-naḥw : lmnṣwr ibn Falāḥ al-Yamanī (t 680h), taḥqīq : Duktūr ‘Abd al-Razzāq al-Sa‘dī, Dār al-Shu’ūn al-Thaqāfīyah al-‘Āmmah _ Baghdād, Ṭ1, 1999M -.

المفتاح في الصرف: لأبي بكر عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب_ جامعة اليرموك، أربد_ الأردن، مؤسسة الرسالة بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م.

al-Miftāḥ fī al-ṣarf : li-Abī Bakr ‘Abd al-Raḥmān al-Jurjānī (t 471h), ḥaqqaqahu wa-qaddama la-hu al-Duktūr ‘Alī Tawfīq al-Ḥamad, Kullīyat al-Ādāb _ Jāmi‘at al-Yarmūk, arbd _ al-Urdun, Mu’assasat al-Risālah Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1407h _ 1987m.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى_ مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٧م.

-al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah : li-Abī Isḥāq Ibrāhīm ibn M.ūsá al-Shāṭibī (t790h) taḥqīq : majmū‘ah min al-muḥaqqiqīn, Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmīyah wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, Jāmi‘at Umm al-Qurá _ Makkah al-Mukarramah, Ṭ1, 1428h _ 2007m

- المقتضب: لمحمد بن يزيد أبي العباس المبرد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت_ لبنان، ط١، (د. ت).

-al-Muqtaḍab : li-Muḥammad ibn Yazīd Abī al-‘Abbās al-Mibrad (t 385h), taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Aẓīmah, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, (D. t.(

- الموجز في قواعد اللغة العربية: لسعيد بن محمد الأفغاني (١٤١٧هـ)، دار الفكر بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م.

-al-Mūjaz fī Qawā‘id al-lughah al-‘Arabīyah : li-Sa‘īd ibn Muḥammad al-Afghānī (1417h), Dār al-Fikr Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1424h _ 2003m.

- النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، للدكتور: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٨١م.

al-naḥw al-‘Arabī al-‘illah al-naḥwīyah : nash’atuhā wa-taṭawwuruhā, lil-Duktūr : Māzin al-Mubārak, Dār al-Fikr, Bayrūt – Lubnān, ṭ3, 1981M.

- النحو العربي، العلة النحوية_ نشأتها وتطورها: للدكتور مازن المبارك، دار الفكر_ لبنان ط٣، ١٤٠١هـ_ ١٩٨٠م.

-al-naḥw al-‘Arabī, al-‘illah al-naḥwīyah _ nash’atuhā wa-taṭawwuruhā : lil-Duktūr Māzin al-Mubārak, Dār al-Fikr _ Lubnān ṭ3, 1401h _ 1980m.

- النحو الوافي: لعباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف_ مصر، ط١٥، (د. ت).

-al-naḥw al-Wāfī : li-‘Abbās Ḥasan (t 1398h), Dār al-Ma‘ārif _ Miṣr, ṭ15, (D. t.(

- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان: لأبي حيان الأندلسي (ت ٥٧٤هـ)، تحقيق: دكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م.

al-Nukat al-ḥisān fī sharḥ Ghāyat al-Iḥsān : li-Abī Ḥayyān al-Andalusī (t 574h), -taḥqīq : Duktūr ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1405h _ 1985m.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لمحمد بن يوسف جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط١، (د. ت).

-Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik : li-Muḥammad ibn Yūsuf Jamāl al-Dīn ibn Hishām al-Anṣārī (t 671h), taḥqīq : Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqā‘, Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ Ṭ1, (D. t.(

- تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات): للدكتور شوقي ضيف، منشورات ذوي القربى، قم_ إيران، ط١، ١٤٢٨هـ.

-Tārīkh al-adab al-‘Arabī (‘aṣr al-Duwal wa-al-Imārāt) : lil-Duktūr Shawqī Ḍayf, Manshūrāt dhawī al-Qurbá, Qum _ Īrān, Ṭ1, 1428h.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق: أ. د علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة_ مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.

-tamhīd al-qawā'id bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id : li-Muḥammad ibn Yūsuf al-Ḥalabī al-ma'rūf bnāẓr al-Jaysh (t 778h), taḥqīq : U. D 'Alī Muḥammad Fākhir wa-ākharīn, Dār al-Salām lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī' wa-al-Tarjamah, al-Qāhirah _ Miṣr, Ṭ1, 1428h.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك: لأبي محمد بدر الدين المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٨م.

- - Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat ibn Mālik : li-Abī Muḥammad Badr al-Dīn al-Murādī (t 749h), sharḥ wa-taḥqīq : 'Abd al-Raḥmān 'Alī Sulaymān, Dār al-Fikr al-'Arabī, Ṭ1, 1428h _ 2008M.

- حاشية البخاري على الفوائد الضيائية: لمحمد عصمة الله بن محمود نعمة الله البخاري (ت في حدود ١٠٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: حوراء عبد الهادي، أطروحة دكتوراه، كلية_ الآداب، الجامعة العراقية، ١٤٤١هـ_ ٢٠٢٠م.

-Ḥāshiyat al-Bukhārī 'alá al-Fawā'id al-Ḍiyā'īyah : li-Muḥammad 'iṣmat Allāh ibn Maḥmūd Ni'mah Allāh al-Bukhārī (t fī ḥudūd 1000h), dirāsah wa-taḥqīq : Ḥawrā' 'Abd al-Hādī, uṭrūḥat duktūrāh, Kullīyat _ al-Ādāb, al-Jāmi'ah al-'Irāqīyah, 1441h _ 2020m.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني: لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م.

-Ḥāshiyat al-Ṣabbān 'alá sharḥ al-Ushmūnī : li-Muḥammad ibn 'Alī al-Ṣabbān (t 1206h), Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1417h _ 1997m.

- حاشية على شرح رسالة الوضع: لأبن سودة الجرمي أبي القاسم بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م، (د. ط).

-Ḥāshiyat 'alá sharḥ Risālat al-waḍ' : li-Ibn Sūdah al-Jarmī Abī al-Qāsim ibn Abī Bakr, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 2010m, (D. Ṭ.(

- خزانة التراث- فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، السعودية (د. ت).

-Khizānat altrāth-Fihris makhṭūṭāt, qāma b'ṣdārh Markaz al-Malik Fayṣal, al-Sa'ūdīyah (D. t.(

- سر صناعة الأعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن واسماعيل رشدي، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

-Sirr ṣinā'at al-A'rāb : li-Abī al-Fatḥ 'Uthmān ibn Jinnī (t 392h), taḥqīq : Muḥammad Ḥasan wa-Ismā'īl Rushdī, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 2000M.

- سيبويه إمام النحاة: للدكتور علي النجدي ناصيف، عالم الكتب، المطبعة العثمانية، ط٢، ١٩٩٩هـ_ ١٩٧٩م.

-Sībawayh Imām al-nuḥāh : lil-Duktūr 'Alī al-Najdī Nāṣīf, 'Ālam al-Kutub, al-Maṭba'ah al-'Uthmānīyah, ṭ2, 1999h _ 1979m.

- شرح الإشارات والتنبيهات: لفخر الدين الرازي (ت ١١٥٠هـ)، دار جايخانه_ طهران ط١، ١٣٣٩هـ.

-sharḥ al-Ishārāt wa-al-tanbīhāt : li-Fakhr al-Dīn al-Rāzī (t 1150h), Dār jāykhānh _ Ṭihrān Ṭ1, 1339h.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لعلي بن محمد نور الدين الأشموني (ت ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٨م.

-sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik : li-'Alī ibn Muḥammad Nūr al-Dīn al-Ushmūnī (t 900h) Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1419H _ 1998M.

- شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبد الله بن محمد الأزهري المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٣٢١هـ_ ٢٠٠٠م.

-sharḥ al-Taṣrīḥ 'alá al-Tawḍīḥ : li-Khālid ibn 'Abd Allāh ibn Muḥammad al-Azharī al-ma'rūf bālwqād (t 905h), Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1321h _ 2000M.

- شرح الحدود النحوية في النحو: لعبد الله الفهلكي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة_ القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٣م.

-sharḥ al-ḥudūd al-naḥwīyah fī al-naḥw : li-‘Abd Allāh alfhlky (t 972h), taḥqīq : al-Duktūr al-Mutawallī Ramaḍān Aḥmad al-Damīrī, Maktabat Wahbah _ al-Qāhirah, ṭ2, 1414h _ 1993M.

- شرح العصام على متن السمرقندي: لعصام الدين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرائيني (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، (د. ت).

-sharḥ al-‘Iṣām ‘alá matn al-Samarqandī : li-‘Iṣām al-Dīn Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn ‘Arab Shāh al’sfrā’yny (t 945h), Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, (D. t.(

- شرح العوامل النحوية للشيخ نظر علي بن محسن الجيلاني (ت. ق ١٢١٧هـ)، دراسة وتحقيق: ثامر حمزة علي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب_ الجامعة العراقية، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

-sharḥ al-‘awāmil al-naḥwīyah lil-Shaykh naẓar ‘Alī ibn Muḥsin al-Jīlānī (t. Q 1217h), dirāsah wa-taḥqīq : Thāmir Ḥamzah ‘Alī, uṭrūḥat duktūrāh, Kullīyat al-Ādāb _ al-Jāmi‘ah al-‘Irāqīyah, 1440h 2019m.

- شرح الكافية في النحو: لابن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)، إعداد: نصار بن محمد حميد الدين، جامعة أم القرى_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ.

-sharḥ al-Kāfiyah fī al-naḥw : li-Ibn Falāḥ al-Yamanī (t 680h), i‘dād : Naṣṣār ibn Muḥammad Ḥamīd al-Dīn, Jāmi‘at Umm al-Qurá _ al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Ṭ1, 1422h.

- شرح المفصل لابن يعيش: لأبي البقاء علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.

-sharḥ al-Mufaṣṣal li-Ibn Ya‘īsh : li-Abī al-Baqā’ ‘Alī ibn Ya‘īsh (t 643h), qaddama la-hu : al-Duktūr Imīl Badī‘ Ya‘qūb, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1422h _ 2001M.

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك: لعبد الرحمن بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٥م.

-sharḥ al-Makkūdī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik : li-‘Abd al-Raḥmān ibn Ṣāliḥ al-Makkūdī (t 807h) taḥqīq : ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1425h _ 2005m.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لشمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٤م.

-sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma‘rifat kalām al-‘Arab : li-Shams al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Mun‘im al-Jūjarī (t 889h), taḥqīq : Nawwāf ibn Jazā’ al-Ḥārithī, ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī bi-al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah al-Madīnah al-Munawwarah _ al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Ṭ1, 1423h _ 2004m.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: لمحمد بن يوسف جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

-sharḥ Qaṭar al-nadá wa-ball al-Ṣadá : li-Muḥammad ibn Yūsuf Jamāl al-Dīn ibn Hishām al-Anṣārī (t 761h) taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, al-Qāhirah, ṭ11, 1383h.

- شرح قواعد الأعراب : لمحمد بن مصطفى القوجوي شيخ زادة (٩٥٠هـ)، دراسة و تحقيق: اسماعيل اسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت_ لبنان، دار الفكر، دمشق سورية، ط١، ١٤١٦هـ_ ١٩٩٥م.

-sharḥ Qawā‘id al-A‘rāb : li-Muḥammad ibn Muṣṭafá al-Qūjawī Shaykh Zādah (950h), dirāsah wa taḥqīq : Ismā‘īl Ismā‘īl Marwah, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, Bayrūt _ Lubnān, Dār al-Fikr, Dimashq Sūrīyah, Ṭ1, 1416h _ 1995m.

- شرح كافية ابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، كلية العلوم_ جامعة القاهرة، المكتبة التوفيقية، ط١، (د. ت).

-sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib : li-Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Astarābādhī (t 686h) taḥqīq : Aḥmad al-Sayyid Aḥmad, Kullīyat al-‘Ulūm _ Jāmi‘at al-Qāhirah, al-Maktabah al-Tawfīqīyah, Ṭ1, (D. t.(

- فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا، تقديم: عمر قوزكون إعداد: دكتور محمد السيد الدغيم، مؤسسة سفينة الصفا العلمية، ط١، ١٤٣٧هـ_ ٢٠١٦م.

-Fihris al-Makhṭūṭāt al-‘Arabīyah wa-al-Turkīyah wa-al-Fārisīyah fī Maktabat Rāghib Bāshā, taqdīm : ‘Umar qwzkwn i‘dād : Duktūr Muḥammad al-Sayyid al-Dughaym, Mu’assasat Safīnat al-Ṣafā al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1437h _ 2016m.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

-Kashf al-ẓunūn ‘an asāmī al-Kutub wa-al-Funūn : lḥājy khlyqh (t 1067h) Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1992m.

- لمع الأدلة في أصول النحو: لعبد الرحمن بن محمد أبي البركات (ت ٥٧٧هـ)، قدم له وحققه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ_ ١٩٥٧م.

-Luma‘ al-adillah fī uṣūl al-naḥw : li-‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad Abī al-Barakāt (t 577h), qaddama la-hu wa-ḥaqqaqahu : Sa‘īd al-Afghānī, Maṭba‘at al-Jāmi‘ah al-Sūrīyah, 1377h _ 1957m.

- معاني النحو: للدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع_ الأردن ط١، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.

-ma‘ānī al-naḥw : lil-Duktūr Fāḍil al-Sāmarrā’ī, Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ _ al-Urdun Ṭ1, 1420h _ 2000M.

- نتائج الأفكار في شرح الاظهار: لمصطفى بن ابراهيم أطه لي (ت ١٠٨٥هـ)، خرج شواهده ووضع شواهده غريد الشيخ، دار الكتب العلمية_ بيروت، ١٩٧١م.

-natā’ij al-afkār fī sharḥ al-Iẓhār : li-Muṣṭafá ibn Ibrāhīm aṭh lī (t 1085h), kharraja shawāhidahu wa-waḍa‘a shawāhidahu Gharīd al-Shaykh, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah _ Bayrūt, 1971m.

- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٢هـ_ ١٩٩٢م.

-natā'ij al-Fikr fī al-naḥw : li-Abī al-Qāsim 'Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad al-Suhaylī (t 581h) Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt _ Lubnān, Ṭ1, 1412h _ 1992m.

_ الكافية في علم النحو: لأبن الحاجب جمال الدين المصري المالكي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة_ مصر، ط١، ٢١٠م.

_al-Kāfiyah fī 'ilm al-naḥw : li-Ibn al-Ḥājib Jamāl al-Dīn al-Miṣrī al-Mālikī (t 646h) taḥqīq : al-Duktūr Ṣāliḥ 'Abd al-'Aẓīm al-shā'ir, Maktabat al-Ādāb, al-Qāhirah _ Miṣr, Ṭ1, 210m.

_ اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر_ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ_ ١٩٩٥م.

_al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb : li-Abī al-Baqā' 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn al-'Ukbarī (t 616h), taḥqīq : al-Duktūr 'Abd al-Ilāh al-Nabhān, Dār al-Fikr _ Dimashq, Ṭ1, 1416h _ 1995m.

_ علل النحو: لمحمد بن عبد الله بن العباس الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض_ السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.

'Ilal al-naḥw : li-Muḥammad ibn 'Abd Allāh ibn al-'Abbās al-Warrāq (t 381h), taḥqīq : Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ _ al-Sa'ūdīyah, Ṭ1, 1420h _ 1999M.

-حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية: لمحمد بن عرب شاه الإسفرائيني (ت ٩٤٥هـ)، مخطوط في جامعة الملك سعود، بالرقم (٦٦٨٠ف).

-ḥāshyh 'Iṣām al-Dīn 'alá al-Fawā'id al-Ḍiyā'īyah : li-Muḥammad ibn 'Arab Shāh al'sfrā'yny (t 945h), makhṭūṭ fī Jāmi'at al-Malik Sa'ūd, bālrqm (6680f